معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

نبذة عن التقرير

يلعب جيران العراق دورا كبيرا – إيجابيا وسلبيا – في استقرار «العراق الجديد» وإعادة بناءه. وفي إطار مبادرة «العراق وجيرانه» التي يتبناها المعهد، تقوم مجموعة من كبار المتخصصين في الجغرافيا السياسية للمنطقة بتقييم مصالح ونفوذ الدول المحيطة بالعراق وتحديد أثرها على العلاقات الثنائية الأميركية مع هذه الدول. كما يرعى المعهد الحوار بين المسؤولين العراقيين عن الأمن الوطني وعن السياسة الخارجية ونظرائهم من الدول المجاورة. إن تقرير سكوت لاسنسكي عن الأردن هو التقرير الرابع في سلسلة من التقارير الخاصة التي يصدرها معهد السلام الأميركي عن «العراق وجيرانه». وسيصدر تقرير جون ألترمان عن الكويت ودول الخليج ودراسة ستيف سيمون عن سوريا خلال الأشهر المقبلة. وبيتر بافيليونيس هو مراجع سلسلة التقارير. ولمزيد من المعلومات عن مشروع «العراق وجيرانه»، يرجى الاطلاع على موقع http://www.usip.org/iraq/neighbors/index.html

وسكوت لاسنسكي باحث متقدم في مركز تحليل وتجنب النزاعات التابع للمعهد وأستاذ مساعد لمادة الحكم في جامعة جورج تاون. وهو يدير ويوجه مشروع «العراق وجيرانه». وتتضمن الأبحاث التي خدمت هذا التقرير مقابلات مع مسؤولين أردنيين وعراقيين وأميركيين خلال العامين الماضيين. ويود كاتب التقرير أن يشكر سام باركر وكيريم لافيتاس لمساندتهما البحثية، وكذلك للمراجعين للملاحظات التي أبدوها.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٧٨ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٦

المحتويات

مقدمة ٢
مصالح الأردن: الأمن والاستقرار ٣
نفوذ الأردن في العراق: إيجابي ولكن متواضع ٧
التوافق مع المصالح الأميركية – حاضراً ومستقبلاً ١١
النتائج المستخلصة وتوصيات السياسة ١٥

العـــراق وجـيرانـه

بقلم: سكوت لاسنسكي

الأردن والعراق:
بين التعاون والأزمة

موجز

- يريد الأردن عراقا قويا ومستقرا ومعتدلا وموحدا. والأردن بعد أن تعامل بعناء مع معضلات عراق واثق من قوته لسنوات طويلة، فهو – شأنه شأن سائر جيران العراق – يواجه الآن طائفة من التحديات التي يطرحها عراق ضعيف. والمملكة الأردنية التي كانت لسنوات طويلة دعامة قوية في الاستراتيجية الأميركية الرامية إلى دعم السلام والاستقرار في المنطقة، أصبحت الآن أقل شعورا بالأمان بعد احتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة. إن القادة الأردنيين يداخلهم القلق لأن العراق بصدد أن يصبح ملاذا للجماعات الإرهابية، وهي مخاوف تصاعدت إلى حد كبير إثر عمليات التفجير الانتحارية في عمّان عام ٢٠٠٥. والأردن أيضا له مصلحة في تطور العراق على نحو لا يؤدي إلى حياة سياسة يحكمها تطرف إسلامي في الأردن. وعلاوة على ذلك، فالمملكة قلقة إزاء ضلوع إيران المتزايد في السياسة العراقية، وبصورة أعم، النفوذ الإيراني والشيعي المتزايد في المنطقة.

- على الرغم من تكرر أزمات الثقة، والاستياء الذي يتملك الشارع العراقي بسبب العلاقات الوثيقة بين الأردن وصدام حسين، استطاع البلدان إقامة روابط عميقة؛ والواقع أن الأردن يتقدم سائر الدول العربية في الأخذ بزمام المبادرة. ففي مواجهة الهجمات والتهديدات المتكررة، أبقى الأردن على وجود دبلوماسي قوي في بغداد. كما أن المملكة لعبت دورا إيجابيا، وإن كان متواضعا، في الجهود الرامية إلى استقرار الأوضاع والتعمير.

- إن الأثر الاقتصادي للأزمة العراقية في الأردن ذو وجهين. فقد استفاد الأردن كثيرا من كونه «بوابة مرور» للعراق بالنسبة للحكومات والعاملين في منظمات خيرية، والمقاولين، وأصحاب الأعمال؛ كذلك ازدهر قطاعا العقارات والخدمات المصرفية. ويتوقع تحقق المزيد من المكاسب

نتيجة ارتفاع معدل التجارة والنقل في حال تحسن الوضع في العراق. ومع ذلك فقد الأردن، بعد سقوط صدام حسين، الدعم النفطي الكبير والشحنات التي اعتاد تلقيها من العراق. ويعتبر تأمين مساعدات الطاقة في المستقبل من المصالح الاقتصادية الأساسية للأردن في العراق الجديد.

- خلافا لسائر جيران العراق، يمتلك الأردن نفوذا متواضعا للتأثير في تطورات الأحداث في العراق. المملكة تمتلك قدرات مخابراتية ملحوظة تجاه البلد، وأفادت التقارير أنها ساعدت الولايات المتحدة في تتبع خطى أبو مصعب الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق وقتله. ورغم أن بعض الأردنيين يشددون على الروابط العشائرية والعائلية مع العرب العراقيين السنّة عبر الحدود، إلا أن هذه الروابط هزيلة بالمقارنة بروابط إيران وتركيا وسوريا. وتتمثل أقوى وسائل الأردن لممارسة نفوذ في استضافة العراقيين المغتربين بأعداد كثيرة ومتغيرة ومعظمهم من العرب السنّة وإن كان هناك مغتربون من طوائف عراقية أخرى.

- علاقة الأردن بالولايات المتحدة لا زالت قوية، ولا زالت واشنطن تنظر إلى الأردن على أنها دولة صديقة يمكن الاعتماد عليها. الجديد هو عزم الملك عبد الله على أن يجعل من علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة أحد محاور السياسة الخارجية للأردن. ورغم تراجع مصداقية القيادة الأردنية أمام الشعب نتيجة لمساندة المملكة الخفية لعملية غزو العراق واحتلاله بإمرة الولايات المتحدة، فإن فالملك مستعد لدفع ثمن تحالفه الوثيق مع الولايات المتحدة كي يحقق ما يراه المصلحة العليا للأردن.

- تحتل «القضية الفلسطينية» بالنسبة للأردن أهمية أكبر من أهمية العراق. فنظرا إلى مساندة القادة الأردنيين للسياسة الأميركية في العراق وإسهامهم في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب الدور الرئيس للمملكة في صنع السلام العربي الإسرائيلي، أصيب هؤلاء القادة بخيبة أمل إزاء ما يعتبرونه سلبية أميركية في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فنظرا إلى الاضطرابات في كل من العراق والأراضي الفلسطينية، يجب على الأردن أن يواجه احتمالين لفشل «الدولة» إلى الشرق وإلى الغرب من حدوده.

مقدمة

إن الأردن الذي يعتبر الدولة المجاورة الوحيدة التي ربطتها علاقات وثيقة بكل من العراق والولايات المتحدة قبل الحرب يواجه الآن أجواء تهديد للأمن الوطني في الوقت الذي يتعلق بأهداف علاقته المتميزة مع واشنطن ويجد نفسه في علاقة غير سهلة مع الصفوة السياسية العراقية الجديدة. وقد لعب الأردن من جانبه دورا إيجابيا، وإن كان متواضعا، في العراق. وبعد أن أمضى الأردن وقتا طويلا في رأب الصدع الذي حدث في علاقاته بواشنطن بسبب موقف المملكة «الحيادي» في حرب الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، يوجد الآن تعاون قوي بين الأردن وبين واشنطن فيما يتعلق بالعراق. ووفق تصريحات دبلوماسي أميركي كبير سابق، «لم يكن هناك أي مجال لإقناع الملك بتأييد حرب العراق (في الخفاء). فقد كان الملك واضحا للغاية عندما عبر عن اعتقاده أن هناك قوة عظمى وحيدة ودولة واحدة فقط يمكن أن تمارس نفوذا في الشرق الأوسط».[١] ورغم المعارضة العامة، حظيت الولايات المتحدة بتأييد الأردن عندما خاضت الحرب ضد صدام حسين.

تتفق الولايات المتحدة والأردن على الأهداف الجوهرية: عراق مستقر وحر وموحد وفي سلام مع جيرانه وخال من الجماعات الإسلامية الإرهابية المتطرفة ولديه اقتصاد مفتوح وسيادة القانون وحماية. التعاون الأميركي الأردني بشأن العراق يمكن أن يتواصل في المسار نفسه حتى لو ساءت الأوضاع في العراق، شريطة أن تتم إدارته بطريقة مناسبة. ولكن الأردن يدفع اليوم ثمنا غاليا: فالعراق ما بعد عهد صدام يزعزع استقرار المملكة. وكما قال رئيس الوزراء الأردني السابق طاهر المصري بعد تفجيرات عمّان «العراق لم يكن مصدر الإرهاب (قبل الغزو الأميركي)، ولكنه أصبح اليوم كذلك بالتحديد».[٢] وعلاوة على ذلك، فإن تهديد العنف والإرهاب المتزايدين تضافر مع أوجه ضعف جديدة للاقتصاد الأردني تسببت فيه حرب الولايات المتحدة ضد صدام حسين.

يستمر التعاون الأميركي الأردني مع الاختلافات الكبيرة في وجهات النظر بشأن جملة من المسائل التي تتعلق بالسياسات اليومية، ناهيك عن التوترات والشكوك المتزايدة بين الهاشميين والقيادات العراقية الجديدة. وتتعلق مجالات اختلافات وجهات النظر والتوتر بين عمّان وواشنطن بصفة أساسية بالقضية الفلسطينية وتهميش السنّة ودور إيران وتصاعد نفوذ الشيعة العراقيين وأمن الطاقة والديون في عهد صدام. وكثيرا ما كانت تظهر هذه الخلافات علنا وإن كان ظهورها قل منذ تأسيس أول حكومة عراقية دائمة.[٣] والأردن أيضا قلق من قدرة واشنطن على البقاء في العراق. والسيناريو الذي يخيم كالكابوس على الأردن هو انسحاب أميركي متعجل يخلف وراءه عراقا واقعا بين تصاعد الانقسامات الأهلية وتفاقم العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ثمة خلافات مماثلة بين الأردن والعراق، لكن معظمها يتعلق بقضايا الأمن.إذ يتهم قادة

العراق الشيعة المملكة باتخاذ موقف متهاون للغاية إزاء حركة التمرد. والأردن يرفض بشدة هذه الاتهامات وهو نفسه يخشى تصدير الإرهاب وعدم الاستقرار الآتي من العراق.

وبالنسبة للأردن، ألقت أزمة العراق الضوء على تراجع مصداقية الصفوة الحاكمة في الدوائر الشعبية. وضعف المصداقية هذه تؤثر في موقف المواطنين الأردنيين تجاه سياسات الولايات المتحدة، والذي يعتبر من أكثر المواقف رفضا للسياسات الأميركية في العالم العربي والإسلامي.[٤] فعلى سبيل المثال، يعتقد تسعة في المائة فقط من الأردنيين أن القوة العسكرية ضد صدام حسين لها ما يبررها.[٥] ولم تتجاهل واشنطن تدهور المصداقية في الداخل وما بين الشعب الأردني والولايات المتحدة؛ وهذا من ضمن أسباب تقليل مطالب واشنطن من الأردن. وهذا أيضا يفسر تشديد القادة الأردنيين في بعض الأحيان علنا على عدم اتفاقهم في الرأي مع واشنطن.

ويعتقد صنّاع السياسة الأميركية أن خلافات الرأي مع الأردن وبين الأردن والعراق يمكن التغلب عليها. ويبقى التعاون الأردني الأميركي بشأن العراق قويا، ويستمر الأردن في أداء دور إيجابي وإن كان متواضعا. وفيما يتعلق بثقله البحت – بالنسبة لسكانه وقدراته العسكرية وقوته الاقتصادية – فالأردن ليس في وضع يسمح له بأن يلعب دورا محوريا في العراق.

ولكن النظر إلى القوة المحضة يعتبر مقياسا واحدا. هناك طرق أقل ظهورا وأكثر صعوبة في حصرها يمكن بها للأردن أن يظل يحتل أهمية بالنسبة لمستقبل العراق الجديد. لقد وفرت المملكة بوابة مرور يعول عليها، وتعمل من خلالها الحكومات وأوساط رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية في العراق. إن التأييد السياسي من جانب الأردن، وعلى الأخص في المنتديات التي تعقد في المنطقة، مهم بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك على الأخص بالنظر إلى تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة تدريجيا. وفي كثير من الأحيان منذ سقوط صدام حسين، كان الأردن البلد العربي الوحيد الذي ارتبط برابطة دبلوماسية كاملة مع العراق. وفيما وراء العراق يبقى الأردن من ضمن شركاء أميركا الذين يمكن الاعتماد عليهم بالنسبة لجملة واسعة من القضايا بدءا من مكافحة الإرهاب وصنع السلام العربي الإسرائيلي وحتى التعاون العسكري والمخابراتي.[٦]

مصالح الأردن: الأمن والاستقرار

ترتكز مصالح الأردن في العراق على أمرين مهمين: أمن المملكة المستديم وأوجه ضعف الاقتصاد من جهة، والميزان الحساس للقوى السياسية في الداخل من جهة أخرى. وقد تفاقم مصدرا القلق هذان، الضعف الخارجي وانقسام المجتمع، نتيجة التدخل الأميركي في العراق.

عراق مستقر يساوي أردنا آمنا

قال مسؤول أردني إن ما يريده الأردن هو «عراق قوي ومستقر ومعتدل وموحد – عراق يرعى احتياجات شعبه». وأضاف المسؤول مشددا على القلق الشديد الذي يداخل الأردن إزاء تفتت العراق: إن «الأردن لا يتحمل أكثر من عراق واحد إلى الشرق من حدوده».[٧] إن المملكة معرضة بشدة لأخطار - اقتصاديا وسياسيا وأمنيا – إلى حد أنها لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث إذا ساءت الأمور في العراق. فمستقبل الأردن مرتبط بمستقبل العراق من أوجه عديدة.

يريد الأردن أن يشهد حكومة مركزية قوية في العراق لا تهمّش فيها أية طائفة، وعلى الأخص العرب السنّة. تخشى المملكة ظهور أقاليم منفصلة أو شبه مستقلة – على افتراض أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار بل وتقلص مراقبة العراقيين لحدودهم. إن عمليات التفجير الانتحارية الثلاث التي حدثت في عمّان في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، والهجوم بالصواريخ الذي سبقها في العقبة، برهنت على التهديد المتزايد للعنف والإرهاب اللذين يتدفقان من العراق.[٨] إن التخطيط لعمليات تفجير الفندق مما أسفر عن مقتل ٥٧ شخصا وهجوم العقبة الذي استهدف سفينة حربية أميركية وتنفيذ هذه العمليات جميعا يحملان بصمات عراقية.

حتى بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي (وهو نفسه أردني) في يونيو/حزيران ٢٠٠٦، وقد كان الزرقاوي مسؤولا عن هجمات عديدة ضد الأردن، لا يرجح أن يتبدد التهديد باستفحال أعمال العنف إلى أن تتمكن الحكومة العراقية من ممارسة رقابة فعالة في الداخل وعلى حدودها. ومن هذه الناحية، فإن مخاوف الأردن هي أيضا هواجس أميركية. لقد كانت المؤامرات السابقة موجهة إلى أهداف أردنية وأميركية على السواء في المملكة. وكان القصد من اغتيال الدبلوماسي الأميركي لورانس فولي في عام ٢٠٠٢ هو توجيه ضربة لكلا البلدين.

وخلافا للحال بالنسبة لدول مجاورة أخرى، لا توجد مسائل تختص بالأرض معلقة بدون تسوية بين الأردن والعراق لا في الماضي ولا في الحاضر. كما أن المملكة لا تسعى إلى بسط نفوذها على منطقة معينة أو حزب سياسي معين في العراق. قال وزير الخارجية الأردنية السابق مروان المعشر «إن الحفاظ على وحدة واستقرار العراق التزام يقع على عاتق جميع جيرانه». وأضاف أن الديمقراطية لن تجلب الاستقرار للعراق ما لم «تقترن باحترام حقوق الأقليات».[٩] إن الأردن الذي تسوده أغلبية سنيّة قلق على مستقبل الأقلية السنّية في العراق. وقد نصح باستمرار وعلى الملأ الولايات المتحدة بالقيام بمزيد من الخطوات بحيث تعمل على ألا يشعر السنّة بأنهم مهددون. إن الأردن لم يؤيد مقاطعة السنّة للانتخابات العراقية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، ولكن المملكة تضم صوتها إلى أصوات السنّة العراقيين الذين يشتكون من تهميشهم فعليا.

يخشى الأردن عدم الاستقرار والعنف إلى الشرق من حدوده. وربما يفسّر ذلك ملاحظة الملك عبد الله في منتصف عام ٢٠٠٤ عندما قال إن العراق في مرحلة ما بعد صدام يمكن أن يلجأ إلى رجل قوي. قال الملك «أود أن أقول إن صورة (زعيم للعراق في مرحلة ما بعد صدام) يمكن أن يكون شخصا من الداخل، شخصا قويا للغاية... شخصا له تاريخ عسكري وخبرة رجل شديد المراس».[١٠] ومنذ انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، لم يكرر الملك وجهة النظر هذه علنا، ولكن استفحال العنف في العراق دعّم بالتأكيد هذا الرأي في صفوف الأردنيين.

والنفوذ الإيراني في العراق أمر آخر يثير القلق الشديد لدى الأردن: إن القلق إزاء إيران أمر مشترك بين الدوائر الرسمية والناقدين للحكومة على حد سواء. ويرتبط هذا القلق بالخلافات الأوسع نطاقا بين العرب والإيرانيين وبين السنّة والشيعة في المنطقة، ومخاوف الأردن الخاصة إزاء الإسلام السياسي ومحاولات إيران بعد عام ١٩٧٩ تصدير ثورتها الإسلامية، والدعم الإيراني المتواصل للمنظمات الفلسطينية التي انتهجت نهج الرفض مثل حماس والتي تتصدى لتحقيق السلام بين الأردن وإسرائيل.

والقلق إزاء إيران ربما يفسر التحذير الذي كثيرا ما ينقل على لسان الملك من صعود جديد لنجم الشيعة وتصاعد نفوذهم مؤخرا مما من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة وأن يغير ميزان القوى. قال الملك عبد الله «حتى المملكة العربية السعودية ليست بمنأى... عن احتمال النزاع بين الشيعة والسنة... انطلاقا من حدود العراق».[١١] ونقل عن الملك أنه أثار مخاوف من اتساع دائرة النفوذ الشيعي وذلك خلال محادثاته مع مسؤولين أميركيين، وإن كان قد خفض لهجته علنا بعد أن أثار كلامه ردود فعل معادية من جانب القيادات العراقية الجديدة وإيران.

السياسة الداخلية: الحفاظ على السلام في الداخل

إن مصلحة الأردن في استقرار العراق لا يرتبط فحسب بالمخاوف التقليدية التي تتعلق بالأمن القومي وإنما بالحراك الداخلي أيضا. إن الأردن الذي يداخله قلق دائم إزاء عدم الاستقرار والاضطرابات على حدوده، يتعين أيضا أن يتجنب احتمال اختلال الميزان الحساس للقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الداخل من جراء الأحداث في العراق. ونظرا إلى كثرة عدد سكانه الفلسطينيين (ما بين ٥٠ و٧٠ في المائة طبقا لمختلف التقديرات المستقلة) ومع الشعور بالعداء الشديد تجاه الأميركيين في صفوف الفلسطينيين، تعين على الأردن أن يبذل جهودا كبيرة في التعامل مع قاعدة عريضة من المواطنين المستائين الذين اعترضوا على إزاحة صدام و«يريدون أن يروا الأميركيين يعانون» في العراق، على حد قول مستشار سابق للملك حسين الراحل.[١٢] ومن عدة أوجه، فالعامل الفلسطيني – الوضع في الضفة الغربية لنهر الأردن ودور الفلسطينيين داخل الأردن على حد سواء – يقلق الأردن أكثر مما يقلقه العراق. ويسري نفس الشيء على حركة التشدد الإسلامي في الأردن. إن انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ له صدى في السياسة الأردنية أقوى بكثير من صدى سياسة الإسلاميين العراقيين. ومن المؤكد أن النظام الأردني قلق، من منظور أمني، من حركة التشدد السلفية على نمط الزرقاوي والتي تنبعث من العراق. ولكن من الناحية السياسية تطرح حماس تحديا أكبر أمام سلام الأردن مع إسرائيل والاتزان بين القوى العلمانية والدينية في الداخل.

وكرد فعل على القلق والاضطراب ونشاط المعارضة الموجه نحو السياسة الخارجية والداخلية على السواء، نفذ الملك طائفة متنوعة من التدابير الشديدة في الداخل. فعقب مظاهرات الاحتجاج العامة في مارس/آذار ٢٠٠٣، حظرت الحكومة معظم المظاهرات. وعلاوة على ذلك، أحكمت الحكومة الأردنية القيود على حرية وسائل الإعلام وضغطت عليها كي لا تنقل أخبارا عن النشاطات العسكرية الأميركية في الأردن. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، ضربت الحكومة جبهة العمل الإسلامي، وهي أكبر حزب إسلامي في البرلمان، إذ اعتقلت عددا من قادتها البارزين.[١٣] واستمر تصاعد التوترات مع جبهة العمل الإسلامي. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٦، سجن برلمانيون من جبهة العمل الإسلامي بتهمة «التحريض على الفتنة الطائفية» بزيارة عائلة الزرقاوي في الأردن بعد مقتله ولأنهم قالوا عنه إنه «شهيد». وهددت جبهة العمل الإسلامي بمقاطعة جلسات البرلمان إذا لم تصدر الحكومة عفوا عن أعضائها من البرلمانيين.[١٤]

ومنذ عام ٢٠٠٣، تحاول الحكومة تغيير القانون الذي يحكم النقابات المهنية والحد من قدرتها على التعبير عن آراء سياسية. وقد أصبحت النقابات موطن مشاعر العداء للولايات المتحدة ومعارضة التطبيع مع إسرائيل. وأدانت منظمات من خارج الأردن مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان (الأميركية) وأحزاب معارضة في الداخل السياسات الجديدة. وقال حمزه منصور القيادي في جبهة العمل الإسلامي إن هذا يعتبر بمثابة اغتيال للنقابات.[١٥] كانت محاولة واضحة لتضييق المساحة الشعبية في الوقت الذي يشعر الأردنيون بأن وتيرة الإصلاح السياسي إجمالا تتراجع.[١٦]

ورغم إدراك الملك للمعارضة العامة المكثفة لتصرفات الولايات المتحدة في العراق، وإزاء تزايد أعداد الذين ترتفع أصواتهم للمطالبة بالإصلاح، يبدو الملك واثق الخطى وعازما على دفع ثمن اتساع هوة المصداقية كي يعمل على تحقيق ما يراه المصالح العليا للأردن. و نظرا إلى التهديدات المتزايدة التى يواجهها الأردن، سيستمر على الأرجح ترسيخ الملك عبد الله للسلطة و النفوذ. وتعيين اللواء معروف بخيت القوي الشوكة من الضفة الشرقية لنهر الأردن والسفير السابق لدى اسرائيل رئيسا للوزراء يعكس هذا الاتجاه.

الأردن دولة عربية سنّية، و»التضامن السري» هو كما يظهر موقع اتفاق الملك والجمهور. والطائفة الوحيدة في العراق التي يشعر معظم الأردنيين تجاهها بنوع من الارتباط هي طائفة السنّة العرب؛ فهم يمثلون مصدرا ثابتا للهوية و تركة سنوات حكم صدام حسين عندما سيطر السنّة العرب على العراق و أصبحت لهم روابط واتصالات واسعة في الأردن. يستخدم الملك ورقة السنّة لدعم التأييد في الداخل وأيضا لرفع مكانة الأردن في العالم العربي.

الطاقة و التجارة و الاقتصاد

كلما أدى الوضع في العراق إلى مزيد من الاختلال الاقتصادي, كلما يشعر القادة الأردنيون بوقع الغضب في الداخل. إن الزيادات في أسعار الوقود عام ٢٠٠٥ كنتيجة مباشرة للحرب كانت مصدرا كبيرا لاستياء الشعب من حكومة رئيس الوزراء آنذاك عدنان بدران. وحتى الآن، حالت قدرة الأردن على تأمين ضمانات للطاقة البديلة بالإضافة إلى ازدهار التجارة و سوق العقارات عقب سقوط صدام حسين دون حدوث اضطرابات اقتصادية خطيرة. ولكن الأردنيين قلقون من الزيادة المطردة لتكلفة الوقود ومما إذا كان يمكن الإحتفاظ بمزايا اتخاذ الأردن «بوابة مرور» للعراق على المدى الطويل. وإذا طفرت قلاقل داخلية حقيقية إلى السطح، يرجح أن يكون ذلك رد فعل على عوامل اقتصادية و ليس على قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية، كما حدث في مظاهرات الخبز في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦.

كان النفط يمثل دائما اعتبارا مهما في علاقات الأردن بالعراق. ومنذ الثمانينات كان العراق من أهم الأطراف في الاقتصاد الأردني. ليس هذا فحسب، فقد قام صدام بمبادرة فردية بتأمين معظم احتياجات الأردن من الطاقة بأسعار دون أسعار السوق. شكل النفط العصب الأساسي لازدهار تجارة الأردن مع العراق في أواخر التسعينات. وفي ذلك الوقت غضت إدارة كلينتون الطرف واعتبرت ذلك حلا وسطا لا يمكن تجنبه من أجل الإبقاء على نظام العقوبات الدولية الواسع النطاق. ورغم أن الأردنيين كانوا يكرهون قسوة وصرامة صدام مع شعبه، فقد كانت بغداد فاعلة خير سخية. والأردن يواجه الآن تحديا كبيرا، فعليه إما أن يعيد هذه المعاملة السخية أو أن يجد لها بديلا.

وسعيا إلى مزيد من النفوذ مع عمّان، باع العراق النفط إلى الأردن بأسعار دون مستوى أسعار السوق بعد إرساء برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في العراق. ففي عام ٢٠٠٠، عندما كانت الأسعار حوالي ٣٠ دولارا للبرميل، حصل الأردن على النفط العراقي بسعر ٩,٥ دولارات للبرميل. وعلاوة على ذلك سمح العراق للأردن، وهو بلد لا يملك موارد داخلية للطاقة، بأن يؤدى ثمن النفط المدعوم على شكل سلع استهلاكية. وتمكن العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة من تمرير عقود مميزة للأردن، ومنحت بعض الشركات الأردنية بصفة أساسية احتكارات. وبلغت الصادرات إلى العراق ٤٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، أي ربع صادرات الأردن تقريبا.[١٧] وأصبح هذا النظام بمثابة منحة سنوية فعلية تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ مليون دولارا تقريبا سنويا.[١٨] وأفادت بعض التقديرات أن المكاسب كانت أكبر من ذلك – بلغت ما بين ٥٠٠ مليون دولار ومليار دولار سنويا.[١٩]

وفي عهد ما بعد صدام حسين أصبح الأردن قادرا على تأمين احتياجاته من النفط من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة – وهذا تحول للأحداث بالنظر إلى العلاقات الشديدة الفتور بعد حرب الخليج عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. وأصبحت المملكة العربية السعودية طوال عام ٢٠٠٤ الضامن الرئيس لاحتياجات الأردن من النفط إذ قدمت ٥٠ ألف برميل يوميا كمنحة. ويحاول الأردن التفاوض بشأن مزيد من الصفقات التي تقترن بامتيازات على المدى القصير، ولكن كرم دول الخليج بدأ يضعف، وثمة احتمال حقيقي لإنهاء دعم النفط. شجعت الولايات المتحدة دول الخليج على معاونة الأردن، ولكن الأردنيين تولوا الجانب الأكبر من المفاوضات على مستوى ثنائي.[٢٠]

إن مستقبل توريد النفط للأردن محل جدل بين الأردنيين. يعترف البعض بأن مزايا عهد صدام عفا عليها الزمن. ولا ينبغي للأردن أن يتوقع من حكومة عراقية مستقبلية أن تعيد «صفقات» عهد صدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع استمرار الدعم الجاري من الجيران الخليجيين إلى الأبد غير واقعي. قال المعشر في حديثه عن معدلات النمو الاقتصادي العالية من جراء دعم النفط «هذا شيء لن يدوم»؛ وعندما ألح عليه محادثوه ليدلي بمزيد من الإيضاحات قال «يجب أن ننتقل إلى وضع الاعتماد على أنفسنا».[٢١]

ولكن رغم أن بعض الأردنيين يقولون إن البلاد سيتعين عليها أن تعدل مسارها بما يتناسب مع قوى السوق، يرى آخرون أن الإعانات المميزة في مجال الطاقة حق من الحقوق المكتسبة. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٦، زار رئيس الوزراء معروف بخيت بغداد حيث حصل على تعهد عراقي بتوريد عشرة آلاف برميل من النفط يوميا بسعر مخفض قليلا. وإذا نفذ هذا الترتيب، فهو يدل على انفراج في العلاقات المتوترة بين بغداد و عمّان أكثر مما يدل على إمكان إعادة صفقات عهد صدام. ومع ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، يزداد الضغط على الحكومة من أجل خفض جديد لدعم الوقود. إن العجز في الميزانية الجارية الأردنية عام ٢٠٠٦ ينتج إلى حد كبير عن «ضربتين في آن واحد» هما ارتفاع أسعار الطاقة وخفض مساعدات الطاقة. وبالمقارنة، يعتبر موقف الأردن عكس موقف دولة مجاورة أخرى صغيرة تعاونت بصدد العراق في عهد مابعد صدام وهي الكويت. فالثروة النفطية للكويت تتيح لها يوما بعد يوم التغلب على توابع الحرب.

جدول الاقتصاد الأردني ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

العام	إجمالي الناتج الداخلي (مليار دولار أميركي)	نمو إجمالي الناتج الداخلي
٢٠٠٠	٨,٤	٪ ٤,٢
٢٠٠١	٨,٩	٪ ٤,٢
٢٠٠٢	٩,٦	٪ ٥
٢٠٠٣	١٠,٢	٪ ٣,٢
٢٠٠٤	١١,٥	٪ ٦
٢٠٠٥	١٢,٩	٪ ٦,١
٢٠٠٦		٪ ٥,٧
٢٠٠٧		٪ ٥,١

المصدر: Economist Intelligence Unit (وحدة الإيكونومست للمعلومات)، تقارير الدول: الأردن، سنوات مختلفة.

وحتى الآن لم تتجسد أشد مخاوف الأردن بشأن أمن الطاقة. وبالمثل تقلصت المخاوف السابقة بشأن الوضع الاقتصادي للبلاد. وخلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت الحرب تحقق نمو قوي في الأردن. لم يقتصر الأمر على الاحتفاظ بقوة تجارة الأردن مع العراق، بل إن جانبا كبيرا من العلاقة التجارية العراقية الأردنية تحول إلى القطاع الخاص الأردني.[٢٢] وعلاوة على ذلك فإن دور «بوابة المرور» الذي يلعبه الأردن عوّض إلى حد كبير تراجع السياحة. (ومن المفارقات أن تكون مزايا «بوابة المرور» منبثقة عن استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق). وبعض المشروعات التجارية الأردنية توسعت أيضا لتمتد إلى دول مجاورة.[٢٣] و«أثر العراق» يصنع أيضا ازدهارا في سوق العقارات الأردنية بما أن العراقيين يتطلعون إلى ملاذ آمن وبما أن مزيدا من الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية تتخذ الأردن قاعدة لعملياتها في العراق. وحتى سوق السيارات المستعملة حقق طفرة منذ الحرب. كما أن القواعد المرنة المتبعة في المملكة فيما يتعلق بالصفقات المالية أدت إلى زيادة الأرصدة العراقية في القطاع المصرفي المتنامي في الأردن، وإن كان الافتقار إلى الشفافية يقلق السلطات العراقية والأميركية.

وساعدت التجارة مع الولايات المتحدة أيضا الأردن على تعويض اعتماده الاقتصادي على العراق. فبعد مرور بضع سنوات فقط على التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة، تجاوزت قيمة الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الآن مليار دولار سنويا– وهي زيادة بمقدار خمسين ضعفا بالمقارنة بحجم الصادرات منذ عقد واحد. ويتلقى الأردن أيضا مزيدا من الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم العربي. والكويت التي عاملت الأردن في أوائل التسعينات كأنه دولة منبوذة بسبب موقفه الموالي للعراق في حرب الخليج عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١, تعتبر الآن المستثمر الأجنبي الثاني في المملكة بعد فرنسا. الا أن أرقام الاقتصاد الوردية في عهد مابعد صدام لن تبدد كل هواجس الأردن، فنصف عدد سكان المملكة دون سن الخامسة عشر من العمر وسيحتاج الأردن إلى مزيد من النمو الاقتصادي ليوفر وظائف للقوة العاملة الوليدة.

مصالح الأردن: هل هي على حالها أم تبدلت؟

إن الجانب الأعظم من مصالح الأردن في مواجهة العراق لم يتغير كثيرا على مر الزمن حتى بعد عملية تحرير العراق. إن حاجة الأردن للمساندة من القوى الكبرى وهاجس الخشية على استقراره (الداخلي والخارجي) ورفض سياسة الإسلاميين وعدم الأمان فيما يتعلق بالطاقة

والقضية الفلسطينية وأوجه ضعف اقتصاد المملكة بصورة مطردة، كل ذلك لم يتغير كما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك فإن اعتماد الأردن على علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة لم يتغير. وخلافا للحال مع دول مجاورة أخرى مثل سوريا وإيران فإن استخدام القوة العسكرية الأميركية للاطاحة بصدام حسين لم يبعث على قلق الأردنيين من أن يحدث ذلك لهم.

ولكن في مجالين هما الإرهاب والسياسة تجاه السنّة، تغيرت تماما مصالح الأردن. ففي الماضي، نتجت التحديات التي طرحها العراق عن قوة بغداد. لكن ضعف العراق هو الذي يهدد الأردن في عهد ما بعد صدام. ومن المفارقات الكبرى للغزو الذي قادته الولايات المتحدة وأدى إلى الإطاحة بنظام صدام حسين أن العراق الجديد يمثل خطرا كبيرا يهدد حلفاء الولايات المتحدة منذ زمن طويل مثل الأردن. وعلاوة على ذلك فإن عراقا يقوده الشيعة ويتحالف مع إيران يضع الأردن في خط المواجهة في الخلافات بين العرب والإيرانيين وبين السنّة والشيعة. وبقدر ما كان الصفوة من الأردنيين والعراقيين لهم رؤية واحدة بالنسبة لتأييد التحديث والعلمانية في البلاد العربية ومعارضة إيران، فمنظور كل منهم الآن يختلف عن الآخر. وما يخفف من وقع هذا الصدع إلى حد ما هو الهوية العربية العراقية. ولكن لايزال تغير الموازين يثير مخاوف جديدة في الأردن لا يرجح تهدئتها بسهولة.

ونظرا إلى الخطوات التي تمت مؤخرا لتقييد النشاط السياسي، وكذلك سيطرة الملك الفعلية على البرلمان (وبخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والميزانية والقضايا الانتخابية)، ربما يحاجج البعض بأن النظام يقلق من أن تزيد الديمقراطية في العراق من الضغط على الهاشميين ليتخلوا عن سيطرتهم. لاشك في أن عامل الديمقراطية يعتبر مصدرا لبعض المخاوف، ولكن المخاوف ستزداد على المدى الطويل. وفي المدى القصير، وعلى الأخص على خلفية عمليات التفجير في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ والتهديد المتواصل للارهاب، فالنظام والشعب على السواء يهتمان بالاستقرار أكثر بكثير مما يهتمان بالديمقراطية.

القيود على أهداف السياسة الخارجية

وضعت تصرفات الولايات المتحدة في العراق قيودا على أهداف أخرى للأردن تتعلق بالسياسة الخارجية، وأهمها القضية الفلسطينية. لقد زاد الوضع في العراق باطراد من الضغط على الحكومة الأردنية كي تحسّن العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. قال دبلوماسي أميركي كبير سابق «كانت حسابات الحكومة الأردنية أن هناك فائدة كبيرة يمكن أن تعود على الأردن من جراء تأييده للولايات المتحدة (خلف الستار) في حرب العراق، لأننا لو تمكنا من إشراك الولايات المتحدة في عملية السلام، فهذا يخفف من حدة التوترات في الأردن وبذلك يدعم استقرار الأردن.»[٢٤]

وبعد أن بدأت الحرب، قامت المملكة بخطوة إيجابية عندما ناشدت الولايات المتحدة المضي قدما في مبادرة جديدة للسلام – خريطة الطريق من أجل السلام التي اقترحتها إدارة بوش – والتي تحمل بعض البصمات الأردنية. إذن، فإن وفاة ياسر عرفات ووقف اطلاق النار بشكل غير رسمي بين الاسرائيلين والفلسطنيين والانسحاب الاسرائيلي من غزة جعلوا الأردن يشعر بشيء من الارتياح وبما يكفي لإعادة السفير الأردني إلى تل أبيب (والذي تم سحبه منذ عام ٢٠٠٠). ولكن العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية تبقى غير مستقرة إلى حد بعيد. وأثار نجاح حركة حماس في انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ عدم ارتياح الأردن، وعندما أخرجت إسرائيل خريطة الطريق عن مسارها بسبب تصرفاتها الأحادية الجانب، ضعف موقفه. وحاول الأردن إحياء مبادرة جامعة الدول العربية في أوائل عام ٢٠٠٥ ولكنه لم يتمكن من حشد تأييد. وتفاقمت حالة اليأس التي انتابت المسؤولين الأردنيين. وحيث أن العراق وفلسطين على السواء غرقا في الفوضى والاستقرار المزعزع، ناهيك عن الحرب اللبنانية الاسرائيلية، وجد الأردن قدرته على المناورة تنكمش وتضيق.

نفوذالأردن في العراق: ايجابي ولكن متواضع

خلافا لكثير من الدول الأخرى المجاورة للعراق، لا يمكن للأردن أن يدعي سوى تأثيراً متواضعاً على التطورات في العراق. كان لتركيا وجوداً عسكرياً في شمالي العراق وظلت طويلا بوابة مرور حيوية لصادرات النفط العراقي. فإيران ترتبط بروابط وثيقة مع شخصيات كبيرة في القيادات العراقية الجديدة ولديها شبكة واسعة من الروابط في صفوف الشيعة. والكويت والمملكة العربية السعودية كانت لسنوات عديدة في مقدمة الدول التي ساندت العراق ماليا، وهما بالتالي تملكان قوة ونفوذا من خلال قضية الديون.[٢٥] أضف إلى ذلك أن للعراق نفوذ لدى الدول العربية المنتجة للنفط، والعكس صحيح؛ كذلك تملك سوريا بعض النفوذ بما أنها تشارك عراقيين معارضتهم للاحتلال الأميركي. واستضافت سوريا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قرابة ثلاثين عاما. ولكن الأردن الذي يفتقر إلى الجرأة السياسية والاقتصادية كما يفتقر إلى

الطموحات السياسية والأيديولوجية وروح المغامرة ليس في وضع يسمح له بالتأثير على الأحداث في العراق. والواقع أننا إذا بحثنا مرحلة ما قبل سقوط صدام، فما يثير اهتماما أكبر هو قياس النفوذ العراقي في الأردن الذي مارسه صدام بإيجابية من خلال المساعدات الحكومية، وتسهيلات التجارة المميزة، ومحاولات شراء النفوذ لدى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الأردن.[٢٦]

ولكن نفوذ الأردن ليس غائبا تماما. فالمملكة تعتبر» بوابة مرور» إلى العراق، وهو دور بدأته إبان الحرب الإيرانية العراقية واستمر طيلة فترة العقوبات من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ (بصفة أساسية عبر ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر والطريق البري).[٢٧] تعتبر عمّان والعقبة نقطتا مرور أساسيتين بالنسبة للجانب الأعظم من حركة المرور من وإلى العراق. والمسؤولون الحكوميون والعاملون في مجال المساعدات والمقاولون وأوساط رجال الأعمال – من العراقيين وغير العراقيين – أصبحوا يعتمدون على وضع الأردن كبوابة مرور مستقرة ويمكن التعويل عليها. فإذا أغلقت هذه البوابة، سيتضح أن ذلك سيكلف الأردن الكثير، بل والعراق أيضا.

وفي مجال الأمن، لعب الأردن دور المضيف لنشاطات تدريب دولي واسعة للملتحقين بالشرطة العراقية. كما أدارت المملكة برامج تدريبية وعمليات تبادل لبضعة آلاف من ضباط الجيش العراقي، على أمل أن تسهم هذه الجهود في قمع التمرد وإعادة الاستقرار. ورغم معارضة الأردن لوضع قوات من الجيش على الأرض، فهو يسعى إلى التأثير على الخدمات الأمنية العراقية الجديدة (وإرضاء واشنطن) باستضافة هذه البرامج التدريبية. ولكن نظرا إلى ضخامة الاحتياجات الأمنية العراقية، فالبرامج الأردنية – التي لا تجاوز مدتها بضعة أسابيع في المتوسط – كان لها تأثير ضئيل ميدانيا.[٢٨] والأردن يلعب أيضا دورا متواضعا بالنسبة للقضايا الإنسانية كما تدل على ذلك مشاركته في تسوية عدة حالات احتجاز للرهائن. والأردن قام أيضا بتشغيل مستشفى ميداني كبير في الفلوجه. وساعدت المملكة أيضا في تدريب صحفيين وموظفين حكوميين.

وفيما يتعلق بالتخطيط العسكري الأميركي، قدمت المملكة إسهامات قيمة ولكنها ليست قاطعة. قال مسؤول أميركي كبير سابق «إن الأردن تحول من دور هامشي إلى دور محدود الأهمية مع اختفاء الجبهة التركية».[٢٩] ويبقى حجم عمليات القوات العسكرية الأميركية انطلاقا من الأردن سرا مغلقا، ومورست ضغوط على وسائل الإعلام الأردنية كي لا تقوم بتغطية وجود القوات الأميركية. وفي أثناء الحرب، اعترفت الحكومة بوجود عدد ضئيل من القوات الأميركية وذلك على ما يبدو لتشغيل بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ (تدبير دفاعي). وتفيد تقديرات مستقلة أن العدد الحقيقي للجنود الأميركيين في الأردن هو خمسة آلاف جندي من الولايات المتحدة وقوات التحالف في زمن الحرب.[٣٠] فعمد واضعو الخطط العسكرية الأميركية إلى إيقاع صدام حسين في حيرة فيما يتعلق بمسارات الغزو، ولعب الأردن من جديد دورا قيما في هذا المجال. وقيل إن صدام خشي شن غزو أميركي كبير من الأردن فأقال بعض قواده وخصص ووجه وسائل دفاعه نحو إحباط غزو من جهة الغرب.[٣١]

يؤكد بعض الأردنيين أن المملكة إذ تفتقر إلى القدرة على التأثير في الأحداث ميدانيا، لكنها لا تزال قادرة على ممارسة بعض النفوذ من خلال تقديم استشارات لواشنطن. ويزداد شعور الأردنيين بأن إدارة بوش تستمع إلى نصائحهم وإن كانت لا تتصرف دائما على أساسها. سيقول الأردنيون بصفة غير رسمية إن الولايات المتحدة (والعراق) يمكن أن يكونا في وضع أفضل بكثير اليوم إذا استمعا إلى نصيحة الأردن بعدم تسريح الجيش واحتواء النفوذ الإيراني وعدم التسرع بوضع جدول زمني للانتخابات.

الجيش والأمن

إن الأردن لم يقدم مساندة مباشرة أو غير مباشرة إلى أية مجموعات عسكرية شبه نظامية في العراق، كما أن الجيش الأردني لا يقوم بعمليات في العراق. لقد قدم الأردن المعاونة في تدريب قوات الأمن العراقية في الأردن، ولكنه أعلن مرارا وتكرارا أنه لن يرسل شرطة أو قوات لحفظ السلام – ما لم تطلب الحكومة العراقية ذلك أو ما لم يكن ذلك في إطار قوة عربية مشتركة. وباعت المملكة أيضا عتادا عسكريا لقوات الأمن العراقية الجديدة. وجهاز المخابرات الأردني المعروف بأنه أكثر الأجهزة حرفية في العالم العربي له وجود في العراق.[٣٢]

إن الأردن والعراق لهما تاريخ طويل من التعاون العسكري في فترة ما قبل عام ١٩٩٠، وعلى الأخص في سياق النزاع العربي الإسرائيلي. حارب العراقيون جنبا إلى جنب مع الأردنيين في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، والعراق وضع طائراته في الأردن لحفظها في أمان خلال حربه ضد إيران.[٣٣] ورغم مشاركة بعض الأردنيين في حركة التمرد، وقد كان الزرقاوي أبرزهم، لا يبدو أن أحدهم فعل ذلك بموافقة الحكومة الأردنية.[٣٤] أضف إلى ذلك أن عدد المقاتلين الأردنيين في العراق منخفض نسبيا.[٣٥]

وبالنسبة لجانب التدريب، يعتبر الأردن من الدول القليلة في المنطقة التي أدت دورا كبيرا في تدريب أفراد في أجهزة الأمن العراقية الجديدة. والذين يتم تدريبهم في أجهزة الشرطة أعضاء جدد بوجه عام وليس لديهم خبرة. وهم يتلقون دورات تدريبية مكثفة ولكنها قصيرة المدة في

الأردن بتمويل من الولايات المتحدة. إن ضباط الجيش العراقي أكثر خبرة بكثير من الملتحقين بالشـرطة، واتصال الأردن بالجيش العراقي يتم وفقا للنموذج الذي وضعه البرنامج الدولي للإعداد والتدريب العسـكريين التابع لوزارة الدفاع الأميركية – وهو البرنامج الذي تخرج منه كثير من الضباط الأردنيين أنفسهم. (يسجل الأردن أعلى معدلات المشاركة في البرنامج الدولي بعد تركيا).

ولكـن قـدرة الأردن علـى التدريب محدودة. وفيما يتعلق باحتمال وجود قوات لحفظ السـلام وتثبيت الوضع فـي العراق، أعلن الأردن بحزم وعلى الملأ أنه لن يرسل قوات. (كان الملك في غاية الوضوح بالنسبة لهذه النقطة خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن في مايو/أيار ٢٠٠٤). وأفادت أنباء أن القوات الخاصة الأردنية شـاركت في عمليات محددة الهدف لمكافحة الإرهاب داخل العراق بالاشـتراك مع القوات الأميركية. وهذا الموقف يتفق مع وجهات النظر الأميركية والعراقية المعارضة لتدخل جيران العراق. وبعد ذلك، ربما يشـارك الأردن إذا وجهت الدعوة له وكان ذلك في إطار قوة عربية أو إقليمية كبيرة.

تاريخ مشترك

يجمع الأردن والعراق تاريخ مماثل بالنسبة لعهد ما بعد الاستعمار، ولكن هذه الروابط التاريخية لا تتيح سوى نفوذاً قليلاً في عهد ما بعد صدام حسـين، هذا إذا أتاحته. كلتا الدولتين لها حدود حددها البريطانيون الذين أرسـوا حكم البيت الهاشـمي في عمّان وبغداد بعد الحرب العالمية الأولى. وقد احتفظ الهاشـميون بالسـلطة في الأردن ولكنهم لم يتمكنوا من الاسـتمرار في العراق حيث أطاح انقلاب عنيف بالعائلة الملكية في أواخر الخمسـينات – أي بعد مرور أشـهر قليلة على توقيع اتفاقية لاتحاد كونفيدرالي مع الأردن.[٣٦] ورغم هذه الرابطة التي تتعلق بالتاريخ الاستعماري، لا تربط بين البلدين وشائج تاريخية قوية، فقد كان اتجاه الأردن نحو فلسطين والمشرق. وفي السنوات الأخيرة، سرت شائعات حول فكرة إحياء الرابطة الهاشمية، وعلى الأخص عقب ظهور الأمير حسن الأردني في اجتماع مهم لشخصيات من المعارضة العراقية في لندن قبل عملية تحرير العراق.[٣٧] ورغم أن بعض الأردنيين الذين جرت معهم مقابلات لغرض كتابة هذا التقرير لا يستبعدون دورا سياسيا مسـتقبليا في العراق يقوم به هاشـمي (إذا طلب العراقيون ذلك) فالأغلبية رفضت مسـبقا أية فكرة لأن يلعب أفراد من العائلة الحاكمة الأردنية دورا في مستقبل العراق.[٣٨]

الاقتصاد

ربطت الأردن والعراق علاقات اقتصادية وثيقة على مدى أكثر من عقدين. وخلال سنوات عقوبات الأمم المتحدة، بلغ الارتباط بينهما ذروته. ولكن ميزان النفوذ الاقتصادي اعتمد على العراق أكثر من اعتماده على الأردن. ورغم أن الطرق البرية بين بغداد وعمّان وبين بغداد والعقبة ليسـت قصيرة المسـافة، فقد أصبحت مطروقة منذ الحرب العراقية الإيرانية. وناقش البلدان عمليات كبرى لرفع مسـتوى الطرق وخطوط الأنابيب ولكن التخطيط تأخر أكثر من مرة. ويبقى مطار الأردن الدولي صلة جوية حيوية بالنسبة للعراق. ومن الناحية النظرية يمكن للأردن أن يغلق هذه الطرق البرية والجوية وأن يسـبب أضرارا للعراق، ولكن نظرا إلى أوجه الضعف السياسـي والاقتصادي للأردن يبدو مثل هذا السيناريو بعيد الاحتمال. أما من الناحية العملية، فالمشروعات التجارية الأردنية تمتاز على أمثالها في سائر الدول المجاورة للعراق.

الروابط الدينية والثقافية والإنسانية

يشـير بعض الأردنيين إلى الروابط العشـائرية والعائلية عبر الحدود مع السـنّة في غربي العراق، ويتحدثون عن هذه الروابط كأنها مصدر للنفوذ، ولكن هذا فيه من الخيال أكثر مما فيه من الحقيقة على ما يبدو. من المؤكد أن هناك درجة قوية من التضامن السنّي بين الأردن والسنّة العراقيين، ولكن هذا الرباط أقل بكثير من الروابط الراسـخة عبر الحدود بين أكراد سـوريا وتركيا وإيران والعراق، وبين الشـيعة الإيرانيين والعراقيين؛ أو حتى الروابط العشائرية عبر الحدود بين سوريا والعراق، فالحدود أطول بكثير والروابط بين السكان لها جذور أعمق. أضف إلى ذلك انه حتى إذا أمكن للأردن أن يدعي وجود روابط قوية، فصلاته بواشنطن يمكن أن تمثل عائقا أمام هذه الروابط. كتب محلل أردني يقول «إن الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات الأميركية الأردنية لم تساعد عمان على كسب ثقة وتأييد قطاعات عريضة من العرب السنّة الموزعين على الحركات المتطرفة والمتشددة والحركات القومية.»[٣٩]

وحاول الأردن أيضا الاستعانة بجهوده الإنسانية، مثل المستشفى الميداني في الفلوجة، للتواصل مع القادة السنّة العراقيين. ولكن الأثر السياسي كان هامشـيا في أفضل الأحوال.[٤٠] ربما يكون للأردن روابط مع طبقات متنوعة من السـنّة العراقيين، ولكن يبدو أنه يتمتع بنفوذ قليل عندما يتعلق الأمر بالتوسط بين فصائل عراقية.

المغتربون العراقيون

استضاف الأردن أعدادا كثيرة من المغتربين العراقيين الذين يتبدلون باستمرار. وفي أثناء حرب الخليج في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ونظام عقوبات الأمم المتحدة اللاحق، زاد عدد اللاجئين العراقيين عدد سكان الأردن بحوالي ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف شخص بمن فيهم أفراد من عائلة صدام حسين.[٤١] وفي أعقاب غزو دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣, ارتفع عدد العراقيين في الأردن إلى حد كبير. وتشير التقديرات إلى أعداد مختلفة للعراقيين في الأردن مابعد عهد صدام حسين تتراوح بين ٤٥٠ ألف و٨٠٠ ألف عراقي- بل ربما يصل العدد إلى مليون. ويشير المفوض الأعلى للاجئين التابع للأمم المتحدة إلى رقم ٧٠٠ ألف (أنظر الرسم البياني).[٤٢] وقد حاول الأردن عن طريق المغتربين العراقيين بناء جسور بين الطوائف العرقية العراقية على جانبي الحدود وتشجيع السنّة العراقيين على المشاركة في العملية السياسية العراقية. ولكن قضية العراقيين تعتبر أيضا مصدر توتر: فالقادة العراقيون قلقون من «هجرة العقول»، والمسؤولون الأردنيون قلقون من اتساع تيار النضال الإسلامي عبر حدود البلاد. أضف إلى ذلك أن حكومة المالكي تريد من الأردن تسليم رغد الابنة الكبرى لصدام والمتهمة بتمويل حركة التمرد، ولكن قرار الأردن باستضافتها قرار حازم.

جيران العراق

سعى الأردن إلى توسيع نطاق نفوذه بالعمل كمنظم ومجمّع لجيران العراق. ولكن نجاحه في هذا المجال كان له وجه آخر. ففي أغلب الأحوال عندما يكون هناك سبب مشترك يكفي للدعوة لإجتماعات على مستوى عال تتنافس قوى كثيرة على الزعامة. تم عقد قمة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ في مصر وليس في الأردن؛ وقبل الحرب، لعبت تركيا دورا أبرز بأن جمعت جيران العراق على مائدة اجتماعات واحدة. واستضاف الأردن اجتماعا لوزراء الخارجية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ قبل الانتخابات العراقية، ولكن وزير الخارجية الإيرانية تخلف احتجاجا على تصريحات الملك السلبية بشأن نفوذ الشيعة. واستضاف الأردن أيضا ثلاثة اجتماعات للمنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥) حيث كان هناك نشاط دبلوماسي يتعلق بالعراق على هامش الاجتماعات؛ وكانت الاجتماعات أيضا منتدى مبكرا لقادة العراق الجديد كي يتفاعلوا مع نظرائهم الإقليميين والعالميين. واستضافت المملكة أيضا مؤتمرا دوليا للدول المانحة في يوليو/تموز ٢٠٠٥ حيث ناقش جيران العراق والمجتمع الدولي موضوع المساعدات للعراق.[٤٣]

العراقيون في الأردن

استضاف الأردن، شأنه شأن سوريا وإيران، عددا كثيرا من المغتربين العراقيين منذ الحرب الإيرانية العراقية. ورغم ما عرف عن سوريا وإيران من أنهما ملاذ آمن للمعارضة العراقية، فالأردن الذي ربطته علاقات قوية بصدام حسين استضاف عراقيين أقل نشاطا سياسيا. فالعراقيون في الأردن يميلون إلى العلمانية ومعظمهم من القوميين العرب السنّة، وهو ما يناسب تماما الهوية الوطنية الأردنية. والعراقيون في الأردن، تماما مثل الأردنيين أنفسهم، ربما يكونون غير ميالين لتأييد صدام حسين ولكنهم أيدوا العراق بقوة في حربه ضد إيران. وبعد هزيمة العراق في حرب الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ وعقوبات الأمم المتحدة التي تلت الهزيمة ارتفع عدد العراقيين المغتربين إلى عدة مئات من الآلاف. وخلال التسعينات كان الأردن المنفذ الرئيس للعراق إلى الغرب.

وفي مرحلة ما بعد صدام حسين، تدفق عراقيون إلى الأردن بأعداد فاقت كثيرا أعداد السكان الذين تدفقوا في وقت سابق وأعداد العراقيين الذين ينتقلون إلى سوريا وبلاد مجاورة أخرى في الوقت الراهن. ومن الصعب التوصل إلى أرقام دقيقة، والتقديرات تتباين إلى حد كبير. وما هو مؤكد أن الأعداد زادت باطراد منذ سقوط صدام حسين، وعلى الأخص منذ اندلاع العنف الطائفي الواسع النطاق. وفي السنوات الأخيرة، أشارت مصادر متنوعة إلى أعداد تتراوح بين ٤٥٠ ألفا و٨٠٠ ألف – بل ربما يصل العدد إلى مليون. وفي منتصف عام ٢٠٠٦، ذكر مسؤول أردني كبير رقم ٨٠٠ ألف ولكنه أكد أن الحكومة تميل إلى التعويل على تقديرات منخفضة. وقالت عدة مصادر غير رسمية إن الافتراض السائد لدى الصفوة السياسية في الأردن هو أن عدد أفراد الجالية العراقية يبلغ مليونا على الأقل. وإذا حللنا الأمر بالنظر إلى موجات الهجرة والعودة إلى الوطن، من المحتمل أن يكون عدة ملايين من العراقيين قد أمضوا على الأقل بعض الوقت في الأردن على مر السنين.

وبالنظر إلى التعداد الأخير لسكان الأردن البالغ ٥,٩ ملايين نسمة، يرقى اللاجئون العراقيون إلى مستوى الطوفان البشري – وتهديد محتمل. وتضم الجالية العراقية في الأردن أغلبية من السنّة الذين يشعرون في الأردن بأنهم في وطنهم (كما يشعرون بذلك في سوريا)، وذلك بسبب منظورهم العربي القومي. ولكن منذ عمليات التفجير الانتحارية في عمّان في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، ازداد الاتجاه إلى عدم الترحيب بالعراقيين يوما بعد يوم. لا يتمثل الأمر فقط في الربط بين العراقيين وبين العنف الإسلامي الجهادي المتشدد، وإنما ظهرت بعض التوترات الاقتصادية بدءا من تيسير الرعاية الصحية والإسكان المعقول الثمن وحتى التوظيف والتعليم. والسمة الواضحة للجالية العراقية الجديدة في الأردن هي وجود قطاع عريض من القيادات السنّية العربية، بدءا من صفوة العسكريين البعثيين السابقين وحتى زعماء القبائل من محافظة الأنبار والجماعات الإسلامية المتشددة مثل رابطة علماء المسلمين.

وإذا طرحنا التوترات جانبا، فالأردن يبقى همزة وصل حيوية بين العراق والمنطقة والمجتمع الدولي بوصفه «بوابة مرور» الغرب إلى العراق والوجهة المفضلة للمغتربين العراقيين.

المصادر: دانييل ل. بيمان وكينيث م. بولاك، موضوع بعنوان «الناقلون للنزاع»، نشرته مجلة *The Atlantic Monthly* في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦؛ والمفوض الأعلى للاجئين بالأمم المتحدة؛ واللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين؛ وكتاب الوقائع العالمية World Factbook لعام ٢٠٠٦ (من إعداد المخابرات الأميركية سي آي ايه لاستخدام المسؤولين الحكوميين الأميركيين).

التوافق مع المصالح الأميركية - حاضراً ومستقبلاً

يلتقي عمليا موقف الأردن بشـأن العراق مع المصالح الأميركية إلى حد كبير، وهذا يشـكل أساسـا قويا. والاحتمال ضئيل أن يغير الأردن توجهه بشـأن العراق أو أن يسـعى إلى الإخلال بالسياسـات الأميركية أو العراقية. ولكن تحت السطح يبقى عدد من الخلافات في الرأي التي يمكن أن تستفحل على مر الزمن.

فأولا، هناك الشراكة الاستراتيجية للأردن مع واشنطن. الأردن دولة تعتريها أوجه ضعف في اقتصادها وفي وضعها الجغرافي الاستراتيجي في ميزان القوى في المنطقة. كان الغرب، وعلى الأخص الولايات المتحدة، لمدة طويلة يحتل مكانا بارزا في اسـتراتيجية الأردن الرامية إلى معالجة أوجه الضعف المتوطنة فيه. وتمكن من الإبقاء على علاقته الاستراتيجية بواشنطن وأيضا من الحفاظ على روابطه الوثيقة مع صدام حسـين. لكن الولايات المتحدة – وليس عراق صدام حسـين – هي التي احتلت مكانا متميزا لا مثيل له في اسـتراتيجية الأمن الوطني الأردنية. ومنذ منتصف التسعينات، وعقب إبرام معاهدة السلام مع اسرائيل، بذل الأردن جهدا دؤوبا في سبيل تدعيم روابطه مع واشنطن وبناء إطار عمل استراتيجي يقوم على أساس التعاون الوثيق في مجالي الأمن والتجارة – وهي علاقة تتمثل في اعتماد الأردن على الولايات المتحدة لضمان أمنه، خشية أن ينهار في منطقة تزداد فيها الاضطرابات.

إن اعتبار الأردن حكومة صديقة يعول عليها ليس أمرا جديدا على واشنطن، ولكن الجديد هو عزم الزعيم الحالي للأردن على أن يجعل من علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة محورا للسياسة الخارجية للبلاد. يقوم الملك عبد الله بإدارة سياسة الأردن بشأن العراق بصورة تدعم التحالف الاستراتيجي مع واشنطن. ويريد الملك عبد الله أيضا أن يكون لبلده مكانة مميزة في واشنطن ولديه حساسية تجاه الوضع النسبي لدول عربية أخرى مثل مصر ترتبط أيضا بروابط وثيقة مع الولايات المتحدة.[٤٤]

وثانيا، تعلم القادة الأردنيون درسا من التاريخ: الثمن الذي دفعونه لوقوفهم بجانب العراق في حرب الخليج عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. فمن غير المقبول أن يتكرر دفع مثل هذا الثمن، ولذلك

اللاجئون العراقيـون في الدول المجاورة، من مارس/آذار ٢٠٠٣ إلى سبتمبر/أيلول- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

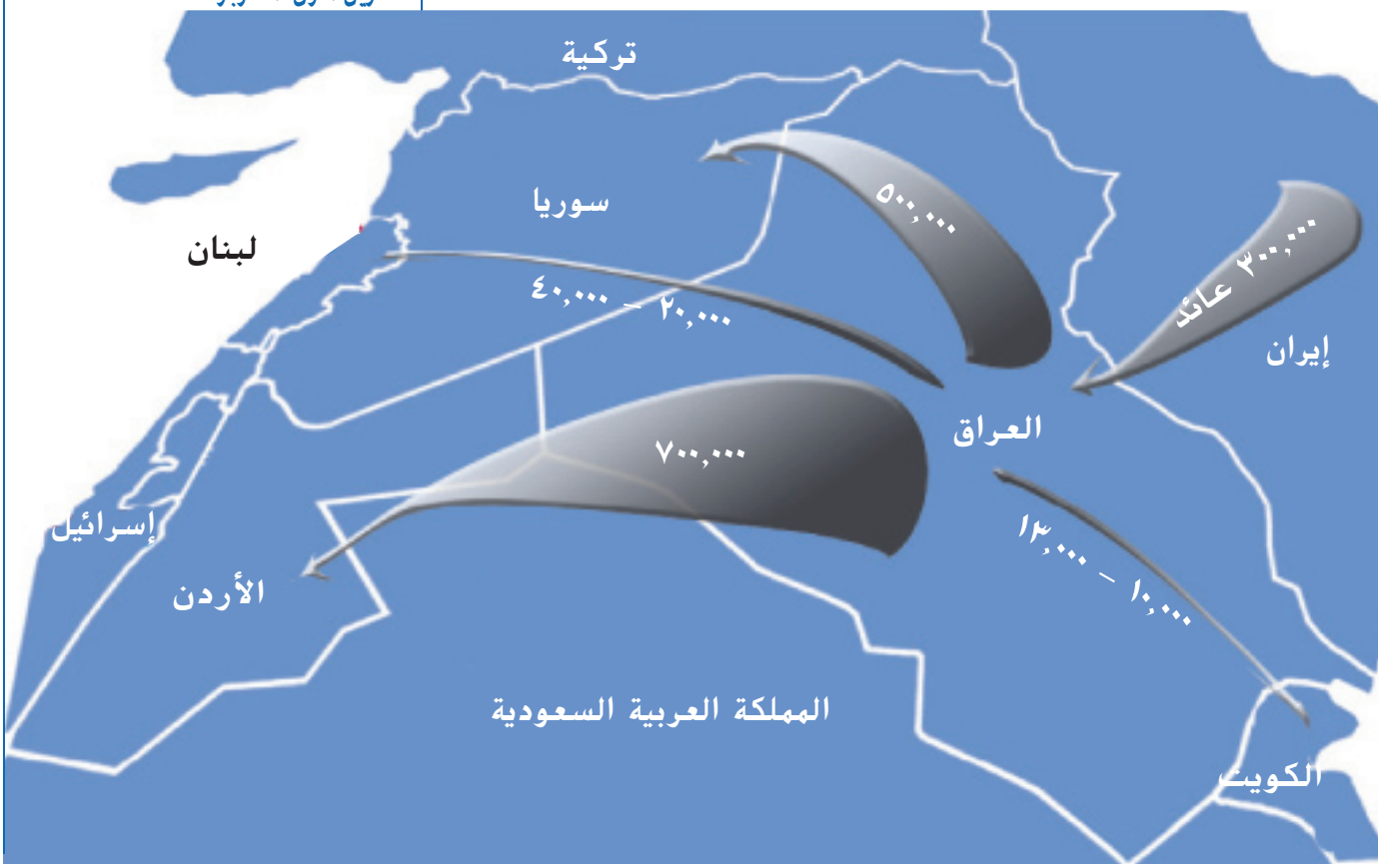

المصدر: المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة

المساعدات الخارجية الأميركية للأردن منذ حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١

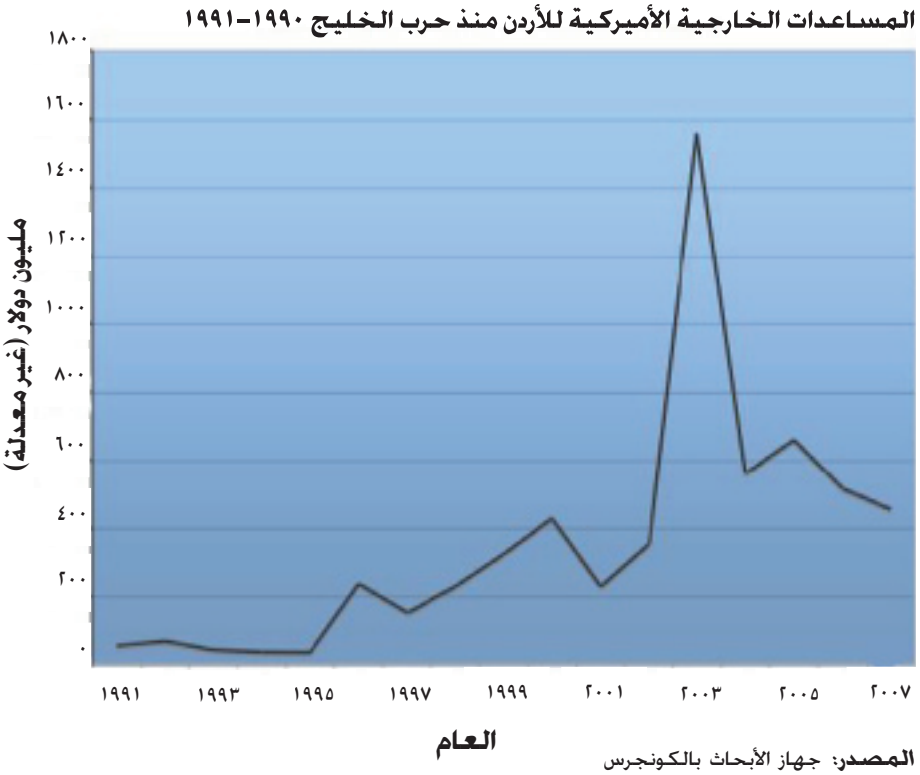

المصدر: جهاز الأبحاث بالكونجرس

ففي هذه المرة سعى الأردن إلى الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة لتعويض تكاليف عملية تحرير العراق. ليس هذا فحسب وإنما راعى بشدة مواقف المستثمرين في المنطقة مثل المستثمرين الكويتيين الذين لايحتمل العراق تنفيرهم.

ثالثا، يوجد البعد الفلسطيني. إن القضية الفلسطينية تحتل في السياسة الأردنية مساحة أكبر بكثير من مساحة قضية العراق. فالأردن الخاضع بالفعل لضغوط فرضها انهيار عملية السلام في أوسلو عام ٢٠٠٠ وما تبعه من انبثاق للعنف بين الاسرائيليين والفلسطينيين، يعتقد أن تصرفات الولايات المتحدة في العراق سيقترن بها تحرك إيجابي بشأن القضية الفلسطينية. ورغم أن هذا لم يكن الحساب الأساسي الذي ولد تعاونا أردنيا في السياسة الأميركية بشأن العراق، فقد كان عنصرا مهما في صنع قرار الأردن – وعندما طرد صدام حسين، ضغط القادة الأردنيون بشدة على الولايات المتحدة كي تقوم بخطوات أكبر على طريق السلام. وقد وصف محلل مجلس الأمن القومي الأميركي السابق فلينت ليفريت موقف الملك عبد الله عشية الحرب كما يلي: «سنساندكم في العراق، ونفترض أنكم ستقومون بعمل عسكري، سنبذل كل ما في وسعنا لمساندتكم. ولكنا نحتاج إلى مزيد من الغطاء بالنسبة للقضية الفلسطينية: نحتاج إلى خريطة طريق.»[٤٥]

ورابعا، يرتبط تعاون الأردن أيضا بالتجاء واشنطن إلى عوامل تشجيع اقتصادية وعسكرية إيجابية. وهذه الاستراتيجية ليست جديدة: فمنذ أكثر من عقد، وفي أعقاب معاهدة السلام الاسرائيلية الأردنية، أقنعت إدارة كلينتون الكونجرس بإلغاء ديون الأردن البالغة مئات الملايين من الدولارات. ثم بعد ١١ سبتمبر/أيلول، تم التصديق سريعا على اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الأردنية التي أبرمت في عهد كلينتون وكانت تنتظر موافقة مجلس الشيوخ عليها. وازدهرت التجارة الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما خاضت الولايات المتحدة الحرب ضد صدام في أوائل عام ٢٠٠٣، تقدمت واشنطن بطلب مساعدات جديدة كبيرة للأردن. وخلافا لتركيا التي حصلت أيضا على تعهدات بمساعدات أميركية، لم يطرح الأردن مسألة التعاون على برلمانه. وفي عام ٢٠٠٣, بلغت المساعدات الأميركية للأردن أعلى معدل لها. إن المساعدات لم تكن وحدها سبب تعاون الأردن، ولكنها زودت المملكة بمساندة قوية وطمأنت الملك عبد الله في الوقت الذي كان يداخله القلق إزاء اضطراب الأوضاع الاقتصادية من جراء الحرب. ومنذ طرد صدام حسين، بقيت المساعدات الخارجية الثنائية للأردن عند معدلات مرتفعة إذ بلغت حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا في المتوسط.

وبينما يتبع الأردن سياسة لا تجد ترحيبا في الداخل، أتاحت المساعدات الخارجية للملك الاستناد إلى حجة أن «الأردن أولا» – وهو شعار يروق للهاشميين. إن الاستعانة بالمساعدات الخارجية لدعم استقرار النظام تعتبر استراتيجية أردنية طويلة الأمد.[٤٦] وتزايد المساعدات الأميركية هو الدليل الملموس الذي يبرهن على التزام أميركا باستقرار ورفاهية الأردن. كما أنه دليل على أهمية الأردن بالنسبة للأهداف الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، بدءا من صنع السلام العربي الاسرائيلي وحتى مكافحة الإرهاب وإعادة بناء العراق. ولذلك فازدياد المساعدات للأردن إلى هذا الحد منذ عام ٢٠٠١ أمر لا يثير دهشة حقيقية.

كما أن مجرى الأحداث عزز تعاون الأردن بشأن العراق. وأكد وزير الخارجية السابق مروان المعشر في أواخر عام ٢٠٠٤ أنه بالنظر إلى الوضع العام «كان أداؤنا جيداً».[٤٧] ورغم تزعزع الاستقرار الذي تسببت فيه الحرب، تمكن الأردن من الاحتفاظ بمعدلات نمو مرتفعة (بين ثلاثة في المائة وستة في المائة). وبعبارات أخرى، لدى الأردن مصلحة اقتصادية راسخة في عراق ما بعد عهد صدام حسين. إن

تهديد الارهاب لايزال يثير قلقا شديدا، ولكن الأردن تمكن من تسيير اقتصاده على أفضل مايرام منذ سقوط صدام حسين. إن حقيقة أن أسوأ سيناريو للوضع لم يتحقق في الأردن، مثل توقف توريدات الطاقة وارتفاع معدلات البطالة وتقلص النشاط الاقتصادي، أسهمت في تعزيز قرار التعاون مع واشنطن.

مجالات معينة للمخاوف

ستطغى مجالات المخاوف التالية على العلاقات الأردنية العراقية في السنوات المقبلة. هذه القضايا، بدءا من الارهاب وإيران وحتى الارتياب المتبادل والعلاقات الاقتصادية، تتطلب دبلوماسية صبورة وتجدد روح التعاون المتبادل. والولايات المتحدة أيضا تختص بنصيب كبير في تهدئة هذه المخاوف.

شيوع العنف والإرهاب. إن الأردن الذي يفتقر إلى قوة اقتصادية واستراتيجية، معرّض بصفة خاصة للتأثر بازدياد الفوضى في العراق وعدم الاستقرار والشقاق الطائفي. إذا اتجه العراق نحو حرب أهلية شاملة، فسيشهد الأردن بشكل شبه مؤكد ظهورا للعنف. وعمليات التفجير الانتحارية في عمان في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ وكذلك المخططات والهجمات في وقت سابق ألقت الضوء على مزيج من الأوضاع الحرجة، وشملت العديد من العراقيين المغتربين الذين يتبدلون باستمرار والرقابة المتهاونة على الحدود العراقية والمعارضة العنيفة للاحتلال الأميركي ومعارضة العلاقة الاستراتيجية الأردنية مع واشنطن. وحتى إذا استمرت أجهزة المخابرات الأردنية المرموقة في أدائها الجيد، فأفضل قدرات مكافحة الإرهاب ليست بديلا عن دولة عراقية تقوم بوظائفها ويمكن أن تحرس حدودها بفعالية وأن تحافظ على الأمن العام والنظام. كما أنها لا تستطيع أن تعوض الآثار السيئة للاحتلال الأميركي على استقرار الأوضاع، نظرا إلى أن حركة التمرد العراقية تدور حول هذا الاحتلال. الأردن واقع بين اعتماده الأساسي على ضمانات الأمن الأميركية والعوامل الخارجية السلبية التي تسبب فيها الاحتلال الأميركي للعراق وانحسار النفوذ الأميركي في المنطقة.

تهميش السنّة ودور إيران. إن الأردن قلق من تهميش السنّة العراقيين واحتمال أن ينجرف العراق بصورة أعمق في تيار السيطرة الإيرانية. دق جرس الإنذار الأول بمجرد سقوط صدام حسين حينما عارض الأردن الحملة الأميركية الواسعة النطاق لمحو آثار حزب البعث. ونتيجة لذلك، حاولت المملكة أن تلعب دور بناء الجسور: «نحن نعمل في محاولة للتواصل مع السنّة في العراق وإقناعهم بأنهم جزء لايتجزأ من مستقبل العراق» حسبما قال الملك عبد الله في منتصف عام ٢٠٠٥.[٤٨] وعلى الصعيد الدبلوماسي، تؤيد المملكة مبادرة المصالحة من جانب جامعة الدول العربية وتشجع السنّة على الانضمام إلى العملية السياسية – وإن كانت النتائج متواضعة حتى الآن. ولكن خشية الأردن من تزايد النفوذ الإيراني وما صاحبه من ازدياد لقوة الشيعة في العراق تزداد وضوحا يوما بعد يوم. إن هاجس الأردن الذي يعكس هاجسا أكبر في العالم العربي سيظل مصدرا للتوتر مع العراق.

وعندما يتعلق الأمر بمشاكل العراق، يسرع الأردنيون بتحميل واشنطن المسؤولية.[٤٩] قال مسؤول أردني كبير «إن إدارة بوش لم يكن ينبغي أن تسرّح الجيش». وقد تحدث مسؤولون أردنيون – على رأسهم الملك بشأن هذه النقطة بصراحة وقوة وبصفة مستمرة. ناشد وزير الخارجية الأردنية السابق مروان المعشر الولايات المتحدة أن تعيد الجيش العراقي إلى وضعه السابق – ويفترض أن يكون ذلك شاملا لإعادة كبار الضباط والقادة السابقين من السنّة.[٥٠] يعتقد كثير من الأردنيين أن تسريح الجيش لم يسهم فحسب في الفراغ الأمني وإنما أدى إلى تهميش كبير للسنّة العراقيين. واعتماد الولايات المتحدة المبدئي على شخصيات من المعارضين العراقيين المغتربين – وكثير منهم كانوا من الشيعة المعارضين بقوة لصدام ويتمسكون بمحو آثار حزب البعث مثل أحمد الجلبى- زاد من احتدام الوضع. انزعج الأردنيون بشدة من الدور المبكر للجلبى الذي أدين في الأردن بتهمة النصب والاحتيال المصرفي ويبقى شخصية كريهة في نظر القادة السياسيين الأردنيين.

الارتياب المتبادل وأزمة الثقة مع بغداد. استفحل الارتياب المتبادل بين الأردن والعراق باطراد منذ مطلع عام ٢٠٠٥ ويمكن أن يؤدي إلى أزمة ثقة مستمرة بين الجانبين. ونظرا إلى العلاقة الوثيقة بين الهاشميين وصدام واختيار الأغلبية الساحقة من القيادات العراقية الجديدة من المغتربين الشيعة الذين اضطهدهم صدام، فالشقاق لا يدعو للدهشة. كانت هناك أدلة على انقسام وليد حتى قبل انتخابات يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. إن أعضاء التحالف العراقي الموحد الذي أحرز فوزا ساحقا في الانتخابات ويتزعم الآن أول حكومة دائمة في عهد ما بعد صدام لم يرحبوا بتحذيرات الملك عبد الله في أواخر عام ٢٠٠٤ بشأن «صعود نجم» الشيعة. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى أن بعض المتمردين هم أنفسهم أردنيون، نما اعتقاد لدى بعض الشيعة العراقيين أن الحكومة الأردنية متواطئة في تصدير التشدد

الإسـلامي على نمط الزرقاوي.[٥١] وعلى أسـوأ الافتراضات، يعتبر الرأي العام الشـيعي في العراق الحكومة الأردنية متواطئة في تصدير التشدد الإسلامي على نمط الزرقاوي؛ وعلى أحسن الافتراضات، يداخل الصفوة السياسية الجديدة في العراق القلق من تساهل عمّان إلى حد بعيد تجاه دعم حركة التمرد.

كان أسـوأ حادث أجج أزمة الثقة بين الأردن والعراق عملية التفجير التي وقعت في الحلة بالعراق في فبراير/شـباط ٢٠٠٥. وأسـفر الهجوم الذي قيل أن أردنيا نفذه عن مقتل أكثر من ١٢٠ عراقيا معظمهم من الشـيعة. ونشـر تأبين في الأردن ليشـيد برائد البنا المتهم بتنفيذ العملية ووصف بأنه «شهيد». وأدى موضوع البنا إلى استنكار شديد في العراق ووجه القادة الشيعة انتقادات شديدة اللهجة للأردن وانهالت الاتهامات على عمّان على مدى أشهر. قال ليث قبة المتحدث باسم ابراهيم الجعفري رئيس وزراء العراق المؤقت «يؤسفني أن أقول إن عددا كبيرا من شخصيات النظام (السابق)، وأولئك الذين يشرفون على الجماعات الإرهابية، متواجدون في الأردن حتى الآن.»[٥٢]

وبعد عملية التفجير في الحلة، هاجم المتظاهرون السـفارة الأردنية في بغداد. كانت المظاهرات العراقية التي أعقبها سـحب السـفير من كلا البلدين واتهامات متبادلة دلالة على تدهور شـديد في العلاقات. قال عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق إن الأردن يصدّر «إرهابيين» للعراق. كان ذلك قبل أسـابيع من عودة العلاقات الدبلوماسـبة الرسـمية إلى طبيعتها.[٥٣] وولدت عمليات تفجير عمّان في وقت لاحق من ذلك العام ارتيابا في الاتجاه الآخر، حيث أن منفذي التفجيرات كانوا عراقيين.

وتبقى دلائل واضحة على الصدع، مثل رفض بعض القادة العراقيين الشيعة السفر إلى الأردن لحضور مؤتمرات واجتماعات. وفي اجتماع لوزراء داخلية الدول المجاورة للعراق في يونيو/حزيران ٢٠٠٥، خص وزير الداخلية العراقية السابق بيان جبر الأردن وسوريا بالذكر فقال إنهما لا يبذلان جهدا كافيا لوقف طوفان المقاتلين الأجانب. كما أن كتّاب عواميد الصحف الأردنية أوغروا صدور العراقيين الذين اتهموا كثيرا منهم بأنهم يولون الحديث عن مشاعر العداء للأميركيين اهتماما أكثر بكثير من إدانة عنف العرب ضد العرب في العراق. وبقي أيضا ضيق شديد في نفوس العراقيين يرجع إلى اعتقاد أن أعضاء المؤسسـة الأردنية اسـتفادوا من نظام صدام حسـين في الوقت الذي كان العراقيون العاديون يعانون. ومن الملاحظ أن قلب العلاقة – المتمثل في التجارة والنقل والتدريب الأمني و«بوابة المرور» – لم يتأثر كثيرا من جراء الاعتداء على الحلة وتفجيرات فندق عمّان. وداوت الزيارات التي قام بها الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس الوزراء الأردني معروف بخيت بعض الجروح على مسـتوى الحياة اليومية؛ ولكـن أزمة الثقة اسـتمرت. ويتمثل جانب من المشـكلة فـي أن الصفوة الأردنيين معرّضون للخطر من جانب المغتربيـن العراقيين الكثيري العدد (والذين فقد كثير منهم الشعور بالولاء). وقد تركت الأزمة بلا علاج بحيث يمكن أن تتطور إلى شرخ أعمق في العلاقات.

الاقتصاد: النمو المستدام والشفافية والديون. إن الأمورالتجارية والاقتصادية تولد تعاونا إيجابيا بين الأردن والعراق، ولكنها أيضا مصدر خلاف. يعتمد العراق على طرق التجارة والنقل عبر الأردن، والتجارة بين البلدين قوية، والأردن ملاذ آمن مناسـب للعراقيين كي يحتفظوا فيه بأرصدتهم – غير المشروعة وغيرها. ومن المألوف سماع قصص عن عراقيين يشترون عقارات في عمّان بعدة ملايين من الدولارات. ولكن الأهم من ذلك أن القادة العراقيين الجدد قلقون من أن تستخدم شخصيات من النظام السابق الأردن قاعدة لمساندة حركة التمرد. قال قبة في منتصف عام ٢٠٠٥ «أفراد عائلة صدام هناك ولديهم ثروة ضخمة. والقانون الأردني يسمح لهم بمساندة النشاطات السياسية». وأضاف بقوله «إنهم يسـعون إلى إحياء حزب البعث. هذا شـيء غير مقبول وعدائي من وجهة النظر العراقية».[٥٤] وترفض السـلطات الأردنية هذه الاتهامات. والنقد العراقي قد يكون نابعا من تكتيك «إلقاء اللوم على الآخرين». ولكن سجل الحسابات المالية مظلم ويصعب اختراقه،[٥٥] ومن الصعب التأكد من الامتثال الكامل. فغياب الشفافية أمر ملحوظ. وعلى الأقل فيما يتعلق بالأرصدة من عهد صدام، قال مسؤولون أميركيون في مقابلات جرت معهم لغرض كتابة هذا التقرير إن الأردن امتثل بوجه عام لطلبات الأميركيين والعراقيين بتتبع الأرصدة وإعادتها. ورغم أن الأردن يجنـي بعـض الفوائـد الاقتصاديـة الإضافية نتيجة وضع عدم الاسـتقرار في العراق، فهذه الفوائد ليس من شـأنها أن تدوم، وربما تضرّ بالاقتصاد الأردني على المدى الطويل. وازدياد حجم سوق العقارات هو أفضل مثال على هذه النعمة والنقمة في الوقت نفسه؛ ذلك أن الازدهارفي مجال العقارات ينعكس بآثار متفاوتة إلى حد كبير على الاقتصاد الأردني ويسهم في اتساع الهوة بين الدخول يوما بعد يوم.

والميزانيـات الاقتصاديـة لمـا قبل عام ٢٠٠٣ هي أيضا مصدر خلاف. يدعي الأردن أن له ما يقرب من مليار دولار ضمن الديون التجارية للعـراق. وقـد عملـت المملكـة بلا كلل على ألا تغرق ديونها في عملية الديون الدولية الواسـعة - يصف الأردنيون الديون بأنها «اسـتثنائية» ويقولون إنه ينبغي تناولها على صعيد منفصل. وهم أيضا يشتكون من أن الولايات المتحدة لا تساند عمّان مساندة كاملة في تأمين هذه الأموال. والمملكة أيضا ضغطت على الدول الدائنة كي تخفض ديون العراق عن طريق تقديم مزيد من عقود التعمير إلى جيران العراق مثل الأردن.[٥٦]

ولكن قضية الديون معقدة. فعلى سبيل المثال، ربما تبدو الميزانية مختلفة تماما لولا التنازلات التي قدمت في عهد صدام حسين. إذا أراد الأردن الإلحاح على القضية، فينبغي للولايات المتحدة ودول مدينة أخرى أن تضغط على الأردن ليبدي استعدادا أكبر لتقديم المساعدة في فتح الدفاتر المالية للمملكة من عهد صدام.[٥٧]

النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. إن التصرفات الأميركية في العراق زادت، كما ذكر آنفا، من الضغط على الحكومة الأردنية من أجل تحسين الوضع في الأراضي الفلسطينية – مما أوجد أيضا بعض التوتر مع الولايات المتحدة. ورغم أن عمّان كانت سعيدة باعتماد الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ خطة السلام المتمثلة في «خريطة الطريق» – وهي الخطة التي يدعي الأردنيون أن لهم بعض الفضل فيها – فعدم التقدم الواضح يعتبر مصدر انزعاج متزايد لعمّان. إذا كانت قمة العقبة في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ – وقد رأسها الرئيس بوش وتعهد «بالسيطرة على الموقف» تجاه جميع الأطراف – نقطة إيجابية بالنسبة للأردن، فالرسائل المتبادلة بين بوش وشارون في ابريل/نيسان ٢٠٠٤ تعتبر نقطة سلبية.[٥٨] يشير مسؤولون أردنيون بشيء من الفخر إلى رسالة التطمين الأميركية في مايو/أيار ٢٠٠٤ إلى الملك عبد الله، ولكن ما يتردد كثيرا هو الحديث عن اليأس إزاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا ينتهي وفشل جهود الوساطة. يشعر الأردنيون بخيبة أمل إزاء الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، ويداخلهم قلق متزايد إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ خريطة الطريق. إن تصاعد العنف بصورة مؤسفة في كل من غزة ولبنان في صيف ٢٠٠٦ عرّض سلام الأردن مع إسرائيل والنهج المعتدل للمملكة في تناول جهود حفظ السلام لمزيد من الخطر. وقد تحول الأمل في أن تهيئ الأعمال الأميركية في العراق عوامل خارجية إيجابية وتخفف الضغط على الأردن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إلى خيبة أمل كبيرة.

النتائج المستخلصة وتوصيات السياسة

عندما يتعلق الأمر بالعراق والشرق الأوسط، هناك من يحاجج بأن الأردن يوجد في الجانب غير الصحيح من المعادلة.[٥٩] كتب جيم هوجلاند في صحيفة واشنطن بوست «إن عبد الله يعمل ضد مصالح الولايات المتحدة في العراق وبلدان أخرى مع أنه يدعي العكس».[٦٠] ويذهب هذا النقد إلى أبعد من ذلك ليتناول الحكم بوجه خاص: «باختصار، تدنى الأردن إلى مستوى ذلك النوع من الحكم الشديد الفساد الاستبدادي الذي تقول إدارة بوش إنها لن تتسامح معه بعد الآن». كما قال ستيفن جلين مراسل الشرق الأوسط السابق لصحيفة وول ستريت جورنال. وأضاف «وما يفعله البيت الأبيض هو التسامح معه».[٦١] ولكن، كما يؤكد هذا التقرير، الأوصاف المذكورة غير صحيحة. فالأردن إجمالا يواصل تقديم إسهامات إيجابية إلى العراق في عهد ما بعد صدام وإن كان ذلك لا يخلو من نقاط احتكاك. فلولا الأردن، كان يمكن للولايات المتحدة أن تواجه وضعا أصعب بكثير في العراق وفي المنطقة. والمملكة التي تعتبر أكثر عرضة للاهتزاز من غيرها من سائر الجيران لها مصلحة مؤكدة في مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة ومع العراق.

قد لا يكون للأردن دور محوري، بالمقارنة مع جيران العراق، ولكنه أيضا ليس هامشيا. يمكن أن تتحسن العلاقات من أوجه كثيرة. فأولا وقبل كل شيء، يجب على الأردن والعراق أن يتغلبا على أزمة الثقة التي اعترت العلاقة بينهما. كان يجب توقع نوع من الريبة وافتقاد الثقة، نظرا إلى التاريخ الحديث للعلاقات الأردنية العراقية وخلفية المعارضة لدى القيادات العراقية الجديدة.[٦٢] وبعد ذلك، يجب أن يخطو القادة الأردنيون خطوات أخرى إلى الأمام في توجيه رسالة إيجابية للعراق. وقد خفف الملك عبد الله بالفعل لهجته في الحديث عن الشيعة والتي ألهبت المشاعر بعد انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، ولكن القادة الأردنيين يمكن أن يبذلوا جهدا أكبر ليكونوا مثالا تقتدي به وسائل إعلامهم ومجالات الخطاب العام في العالم العربي. وما لا ينبغي للقادة الأردنيين أن يفعلوه – وما لا ينبغي للأطراف الخارجية أن يشجعوه – هو توجيه ضربات لوسائل الإعلام. فمثل هذه الخطوة ستنتج آثارا عكسية ومن شأنها أن تتعارض مع جدول أعمال الإصلاحات والتغيير السياسي. إن القادة الأميركيين والعراقيين لديهم من الأسباب القوية ما يدعوهم إلى أن ينتظروا من الأردن أن يضرب مثالا أفضل.

يجب أن تكون رسالة الأردن للعراق – روحا ونصا – داعمة لفكرة العراق لجميع العراقيين وأن يمتنع الأردن عن وضع العلاقات الثنائية أو الإقليمية في سياق إطار طائفي. ويمكن لواشنطن أن توجه رسائل أشد لعمّان في هذا الخصوص وأن تبدي تسامحا أقل إزاء تبني المملكة لمنظور عربي أو سني أو كليهما – وهذا سيكون حتما على حساب شرعية الحكومة العراقية في الداخل ومصداقيتها في المنطقة. ولا يمكن أن ننكر أنه كلما تمكنت القيادات العراقية الجديدة من رأب الصدع في الداخل ورفع مستوى استيعاب السنّة العرب، كلما أصبح من الأسهل على جيران العراق مثل الأردن أن يلائموا مواقفهم مع النظام السياسي الجديد في العراق.

وفيما وراء التنظير، يمكن معالجة أزمة الثقة أيضا عن طريق زيادة التفاعل بين الأردنيين والعراقيين على جميع الأصعدة. فالأمر لا يقتصر على ماضي الاضطرابات الذي فرّق بين الأردنيين والقيادات العراقية الجديدة، وإنما حركة التمرد الجارية تزيد من عزلة طبقة سياسية في بغداد متشككة ومنعزلة بالفعل. وقد بدأ الأردن على هذا الصعيد في القيام بخطوات إيجابية مثل اجتماعات ربيع ٢٠٠٥ بين صحفيين أردنيين وعراقيين.[٦٣] ولكن لا يزال يتعين بذل جهد أكبر. يجب أن تشجع الولايات المتحدة بل وأن تضمن وتتحمل مسؤولية هذا التفاعل، ولكنها يجب أيضا أن تضع نصب عينيها أن الدور الملائم للأطراف الخارجية هو تسهيل الأمور انطلاقا من الخطوط الجانبية؛ وكلما زادت اتصالات الأردنيين بالطبقة السياسية العراقية الجديدة وازداد تآلفهم معها، كلما ازداد التعامل مع الأزمات المستقبلية سهولة.

ويمكن أيضا استعادة الثقة من خلال تدابير عملية بسيطة ولكنها ذات دلالة مهمة. يمكن تكليف لجنة عسكرية عراقية أردنية مشتركة – مع أو بدون وجود الولايات المتحدة – بنشر تقارير دورية عن أمن الحدود. إن مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون ردا مباشرا على مخاوف العراقيين من أن يصدّر الأردن إرهابيين على نمط الزرقاوي، وإن كانت بالطبع لن تتناول مسألة المتمردين الذين يدخلون عن طريق حدود بلاد أخرى. ويمكن أيضا تكليف لجنة مماثلة أو لجنة مستقلة يرعاها البلدان تختص بمراجعة الصفقات التجارية والمالية مما يمكن أن يسهم في استعادة الثقة.

وعلى المدى القصير، يجب أن تستمر الولايات المتحدة في معالجة الاحتياجات الاقتصادية والأمنية للأردن. ويجب أيضا أن تستمر واشنطن في تشجيع قوى رئيسة في المنطقة على أن تفعل بالمثل، وبخاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة. وبينما الأردن يتطلع إلى مزيد من المساعدات الإضافية – بل وأنظمة أسلحة أميركية جديدة – يجب أن تبدي واشنطن إقبالا على التعاون ولكن بشكل انتقائي، لأن الاحتمال ضئيل في أن تغير المملكة مسارها الراهن بشأن العراق أو قضايا إقليمية أخرى.

وعلى المدى الطويل، إذا استقر الوضع في العراق، وانخفضت أسعار الطاقة، واستمر الاقتصاد الأردني في النمو، يمكن خفض جانب من المساعدات الأميركية للأردن (والتي كانت مرتفعة على الدوام في السنوات الأخيرة). وعلى الأقل، يجب إعادة صياغة شكل المساعدات الأميركية والمزايا التجارية كي تحدث أثرا أكبر على قطاعات أوسع في المجتمع بدلا من تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة عن طريق قناة واحدة هي قناة الحكومة، ناهيك عن برنامج المساعدات العسكرية الضخم. وتمثل مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن تحركا إيجابيا في هذا الاتجاه، ولكن يمكن بذل جهد أكبر بالنسبة لبرامج المساعدات الثنائية الأميركية. وإذا اتبعت واشنطن وسائل مختلفة فهذا يمكن أن يشجع الأردنيين على تخفيف الرقابة على قطاع المنظمات غير الحكومية التي تظل رقابة مرهقة. إن تغيير شكل المساعدات الاقتصادية يمكن أيضا أن يسهم في معالجة القصور في السياسات الأميركية بشأن الإدارة. ويتعين على الولايات المتحدة – إذا استدعى الأمر - أن تتحدث إلى الأردن بنفس الصراحة التي تتحدث بها إلى دول عربية أخرى.

بالنسبة للأميركيين، وفي الوقت الذي أعلنت واشنطن تعهدها بالتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير، يتعين أن يبعث الإفلاس الديمقراطي في الأردن على القلق، وإن لم يصل الحال إلى درجة دق أجراس الإنذار بالخطر الشديد. إن «الاستثناء الأردني» كما يسميه البعض يفسد الجهود الأميركية الأكبر بصدد مساندة الإصلاحات في العالم العربي. والمشكلة تزداد صعوبة من جراء تفاخر الأردن بالإصلاح السياسي. كتب رامي خوري في صحيفة ديلي ستار البيروتية في مايو/أيار ٢٠٠٥ «إن الهوة بين التنظير الديمقراطي الأجوف في الأردن وسجله الديمقراطي الشاذ اتسعت في السنوات الأخيرة».[٦٤]

ولكن كما في أغلب الأحوال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، تتضمن العلاقة الأميركية الأردنية جدول أعمال متنوعا يقترن بعمليات موازنة بين الاختيارات. تعتمد الحجة المستمرة منذ زمن طويل لتبرير «الاستثناء الأردني» على تحقيق اتزان بين دعم الإصلاحات بدون زعزعة استقرار النظام في الداخل. هذا الاتجاه في التفكير ازداد رسوخا بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول والحرب في العراق – فهي أحداث عززت القيمة «الاستراتيجية» للأردن. والمنطق وراء هذه الحجة يمكن أن يستمر بصفة مؤقتة، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى الفشل في نهاية الأمر: إن كثيرا من الضغط الأميركي من أجل الإصلاح والإدارة السليمة يضعف من مصداقية الولايات المتحدة في الأردن – وفي أنحاء العالم العربي. وعلاوة على ذلك، فإن مزيدا من التقدم على طريق الإصلاح في الأردن يمكن أن يكون له أثر كبير ملموس في أنحاء العالم العربي.

✦ ✦ ✦

هوامش

١. مقابلات كاتب التقرير مع دبلوماسي أميركي كبير سابق في الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ و٢٤ مايو /أيار ٢٠٠٥، واشنطن العاصمة.

٢. تصريح المصري مأخوذ من في مقالة أشرف خليل ورانيا قدري وجوش ماير بعنوان «هجمات انتحارية تسفر عن مقتل ٥٧ شخصا حتى الآن في ثلاثة فنادق في العاصمة الأردنية» في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. وللاطلاع على حجة أخرى تدل على أن تصرفات الولايات المتحدة في العراق زعزعت استقرار الأردن، أنظر مقالة عريب الرنتاوي بعنوان «الأردن يسعى إلى توحيد الصفوف في العراق خشية عدم الاستقرار فيه» في صحيفة ديلي ستار البيروتية، عدد ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥.

٣. للاطلاع على مثال واضح للانتقاد العلني في وقت سابق، أنظر خبر وكالة أسوشييتد برس بعنوان «ملك الأردن يقول إن الانتخابات العراقية مستحيلة في الفوضى الراهنة»، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

٤. على سبيل المثال، تعتقد أغلبية ساحقة من الأردنيين (٧٠ في المائة) أن الهجمات الانتحارية على الأهداف الأميركية في العراق لها ما يبررها. وقد سجل الأردن على مدى ثلاث سنوات متتالية بعض وجهات النظر الأشد عداء للأميركيين من الآراء في أية دولة أخرى في العالم الإسلامي. أنظر التقرير الشامل الذي يوضح مختلف الآراء بعنوان «بعد مرور عام على حرب العراق: الريبة تجاه أميركا تسجل أعلى معدل لها في أوربا، والمسلمون لا يزالون غاضبين» (واشنطن العاصمة: مركز أبحاث Pew للناس والصحافة، مارس/آذار ٢٠٠٣)، الموقع: http://people-press.org/reports/display.php3?ReportID=206.

٥. بيانات استطلاع الآراء من «وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يواجه أزمة خطيرة» (عمان: جامعة الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، أبريل/نيسان ٢٠٠٤).

٦. إن جميع أوجه التعاون الأميركي الأردني ليست معلنة. ولمزيد من التفاصيل، أنظر مقالة وليم م. أركين بعنوان «الاحتفاظ بأسرار في الأردن»، في صحيفة واشنطن بوست، عدد ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥.

٧. مقابلة كاتب التقرير مع مسؤول من الديوان الملكي في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ في عمان.

٨. الإرهاب ليس غريبا على الأردن. لقد كشفت المملكة النقاب عن مخططات عديدة لهجمات كبرى، مثل مؤامرة الألفية ومخطط عام ٢٠٠٤ لتفجير المركز الرئيسي للمخابرات الأردنية؛ أنظر مقالة ديسموند بوتلر وجوديث ميلر بعنوان «الشرطة في الأردن تقتل أربعة أشخاص تقول إنهم تآمروا عليها وعلى الولايات المتحدة» في صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٣، تعرض الأردن لهجوم مدمر على سفارته في بغداد ويشتبه في أن يكون من فعل الأردني مصعب الزرقاوي الذي قتل في غارة جوية أميركية في شمال بغداد في يونيو/حزيران ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٢، قتل الدبلوماسي الأميركي لورانس فولي في عمان.

٩. مروان المعشر، منقولة حرفيا عن ملاحظات أبداها في مركز سابان لمنتدى سياسات الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينجز بشأن «وجهة نظر من الأردن: العراق وعملية السلام والإصلاح في البلاد العربية»، واشنطن العاصمة، ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. أنظر الموقع: http://www.brookings.edu/fp/saban/events/muasher20040930.pdf، ص ٩.

١٠. أنظر مقالة آلان كويل بعنوان «الجيش العراقي القديم يمكن أن يقدم زعيما للبلاد، على حد قول ملك الأردن» في صحية نيويورك تايمز، عدد ١٨ مايو/أيار ٢٠٠٤.

١١. أنظر مقالة روبن رايت وبيتر بيكر بعنوان «العراق والأردن يريان التهديد للانتخابات آتيا من إيران؛ القادة يحذرون من تكوين دول دينية» في صحيفة واشنطن بوست، الثامن من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤.

١٢. مقابلة كاتب التقرير مع ضابط كبير سابق برتبة لواء في الجيش الأردني ومستشار للملك حسين، في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ في عمّان.

١٣. أنظر مقالة سكوت ويلسون بعنوان «الأردن يتحرك للحد من تصاعد أصوات المعارضين» في صحيفة واشنطن بوست، عدد ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. بل إن الحكومة وجهت ضربة لأعضاء في البرلمان وإسلاميين تحدثوا بكلمات المديح والإشادة عن الزرقاوي بعد قتله.

١٤. بثت وكالة الأنباء الألمانية موضوعا بعنوان «أكبر حزب سياسي في الأردن يقاطع جلسات مجلس النواب»، ٢١ أغسطس/آب ٢٠٠٦.

١٥. تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش للدفاع عن حقوق الإنسان بعنوان «الأردن: مشروع قانون يكمم أفواه المجتمع المدني». أنظر أيضا مقالة ستيفن جلين بعنوان «رسالة من الأردن: ملك الفساد»، في صحيفة ذي نيشون في ٣٠ مايو/أيار ٢٠٠٥؛ ومقالة سامر أبو لبده وديفيد كيز بعنوان «هجمات إرهابية تلقي الضوء على

قضيــة الدفـاع عـن الإصلاحات في الأردن»، معهد واشـنطن لمراقبة سياسـات الشـرق الأدنى، العدد ١٠٥٣ (١٨ نوفمبر/تشـرين الثانـي ٢٠٠٥). أنظر الموقع: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2404

١٦. أنظر مقالة رامي خوري بعنوان «الأردن الديمقراطي: يجذب الأنظار ولكنه لم يتحقق بعد» في صحيفة ديلي ستار البيروتية، ٢٥ مايو /أيار ٢٠٠٥.

١٧. أنظر مقالة حسن فتاح بعنوان «بريد عمان: بعد السقوط» في صحيفة ذي نيو ريبابليك، ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٣، ١٢.

١٨. أنظر مقالة ديفيد شـنكر بعنوان «الرقص مع صدام: التانجو الاسـتراتيجي للعلاقات الأردنية العراقية» (واشـنطن العاصمة: معهد واشـنطن لسياسـات الشرق الأدنى، ٢٠٠٣)، ٣-٤١.

١٩. مقالة فتاح «بريد عمان»، ١٢.

٢٠. مقابلات مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ و٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٥، في واشنطن العاصمة.

٢١. من التصريحات الحرفية للمعشر، ٢٩ و٢١.

٢٢. أفادت وحدة الإيكونومست للمعلومات Economist Intelligence Unit أن ١٦ في المائة من كل الصادرات الأردنية يذهب إلى العراق، أي بعد الصادرات الأميركية مباشرة (٢٤ في المائة)؛ وحدة الإيكونومست للمعلومات، «الأردن: تقارير الدول ٢٠٠٦»، يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

٢٣. هناك مجال يمتاز فيه الأردن نسـبيا على جيرانه العرب هو القطاع المصرفي وقطاع الخدمات المالية. وانتقل بنك الإسـكان للتجارة والتمويل بالفعل من الأردن إلى سـوريا والعراق؛ وسـتتوالى مؤسسـات مالية أخرى. أنظر مقالة روبرت رايت بعنوان «الأردن يحقق اسـتفادة من الأوضاع المضطربة في المنطقة» في صحيفة فايننشال تايمز (لندن)، أول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤.

٢٤. مقابلات كاتب التقرير مع دبلوماسي أميركي كبير سابق في الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ و٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٥، في واشنطن العاصمة.

٢٥. أنظـر التقاريـر السـابقة في سلسـلة «العراق وجيرانه»: هنري ج. باركـي، «تركيا والعراق: أخطـار (وإمكانات) الجوار». التقرير الخاص رقم ١٤١ (واشـنطن العاصمـة: معهـد السـلام الأميركـي، يوليو/تموز ٢٠٠٥)؛ جيفري كمـب، «إيران والعراق: رابطة الشـيعة والقوة اللينـة والعامل النـووي». التقرير الخاص رقم ١٥٦ (واشـنطن العاصمة: معهد السـلام الأميركي، نوفمبر/تشـرين الثاني ٢٠٠٥)؛ وجوزيف مكميلان، «المملكة العربية السـعودية والعراق: النفط والدين وتناحر طويـل الأمـد». التقريـر الخـاص رقم ١٥٧ (واشـنطن العاصمـة: معهد السـلام الأميركي، يناير/كانـون الثاني ٢٠٠٦). أنظـر أيضا مذكرات خلفية المشـروع، «العـراق وجيرانـه» الانعكاسـات علـى السياسـات الأميركية، واشـنطن العاصمـة، معهد السـلام الأميركـي، ١٧ نوفمبر/تشـرين الثاني ٢٠٠٤. أنظـر الموقع: http://www.usip.org/iraq/neighbors_memo.

٢٦. أنظر شنكر، «الرقص مع صدام»، وعلى الأخص الفصل الثالث.

٢٧. كان الأردن سندا مخلصا للعراق خلال الحرب الإيرانية العراقية. ومساندة العراق أيضا جلبت الازدهار الاقتصادي للأردن خلال الثمانينات.

٢٨. اعتبارا من أواخر ٢٠٠٦، يبقى مبنى تدريب الشرطة في الأردن مفتوحا ولكنه لم يعد يقبل الملتحقين العراقيين بالشرطة. للاطلاع على نقد لبرنامج التدريب، أنظر باولا برودويل، «تدريب الشرطة العراقية المحكوم عليه بالفشل» في صحيفة بوسطون جلوب، ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٥.

٢٩. مقابلات كاتب التقرير مع مسؤول أميركي كبير سابق في ٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٥، واشنطن العاصمة.

٣٠. أنظر وليام م. أركين، «الأسـماء الحركية: فك شـفرة الخطط العسـكرية والبرامج والعمليات الأميركية في عالم ما بعد ٩/١١» (هانوفر، نيو هامشاير: قسم النشر في ستيرفورث، ٢٠٠٥)؛ أنظر أيضا أركين «الاحتفاظ بأسرار في الأردن».

٣١. أنظـر مايـكل ر. جـوردون وبرنارد أز ـرينور، «الكوبرا ٢: الحقيقة الكاملة عن غزو واحتلال العـراق» (نيويورك: بانثيون، ٢٠٠٦)، ٣٤٥-٣٤٧. ووفقا لقصته، فاللواء رعد حمداني حذر صدام حسين وقادة على مستوى عال من أن الولايات المتحدة على وشط شن هجوم من جهة الجنوب، ولكنه استبعده. كان صدام ومستشاروه مقتنعين بأن الهجوم من جهة الجنوب خدعة وأن الهجوم الحقيقي قادم من الغرب.

٣٢. تـردد أن جهـاز المخابـرات الأردني تبادل معلومات مع الولايات المتحدة أدت إلى قتل أبـو مصعب الزرقاوي في يونيو/حزيران ٢٠٠٦. أنظر مقالة بـورزو داراجاهـي وجوش ماير، «كنا نعرفه: جواسـيس أردنيون اندسـوا في العراق للعثور على الزرقاوي» في صحيفـة لوس أنجلوس تايمز، ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

٣٣. كينيث م. بولاك، «العرب في الحرب: الفعالية العسكرية»، ١٩٤٨-١٩٩١ (لينكولن: قسم النشر في جامعة نبراسكا، ٢٠٠٢)، ١٥٠، ١٨٦، ٣١٤، ٣٤٦-٤٨؛ أنظر أيضا شنكر، الرقص مع صدام.

٣٤. أنظر معهد أبحاث الإعلام في الشـرق الأوسـط MEMRI، «اسـتطلاع للحياة: مدينة الزرقاوي في الأردن – أرض تترعرع فيها حركة الجهاد السـلفية في الأردن». سلسلة إخبارية خاصة، رقم ٨٤٨ (واشنطن العاصمة: MEMRI، ١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥).

٣٥. أنظر مجموعة الأزمة الدولية، «ما بعد ٩/١١ في الأردن: التعامل مع الحركة الإسلامية الجهادية». التقرير ٤٧ عن الشرق الأوسط (عمان،بروكسل: مجموعة الأزمة الدولية، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ ٢٠٠٥)، ١٣-١٤.

٣٦. أنظر عدنان أبو عوده، «الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية السلام في الشرق الأوسط» (واشنطن العاصمة: قسم النشر في معهد السلام الأميركي، ١٩٩٩)، ٨٤-٨٦؛ وروبرت ب. ساتلوف، «من عبد الله إلى حسين: الأردن في وضع انتقالي» (نيويورك: قسم النشر في أوكسفورد، ١٩٩٤)، ١٩-٤٠.

٣٧. أنظر موكول ديفيشاند، «متمردون غير محتملين» الأهرام ويكلي (القاهرة)، العدد رقم ٥٩٥ (١٨-٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٢.

٣٨. أقرب شخص من حيث صلة القربى إلى العرض الهاشمي العراقي هو الأمير رعد، وهو من أفراد العاشلة الملكية الأردنية، وقد أيد في وقت من الأوقات غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة. وهناك شخص أبرز بكثير هو الشريف علي بن علي حسين الذي كان له دور إيجابي طويل الأمد مع المغتربين من المعارضة العراقية؛ فقد خاض في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ الانتخابات العراقية على قائمة الملكية الدستورية ولكنه لم يتمكن من الفوز بأي مقعد في البرلمان. أنظر مقالة نيكولاس بلهام «آمال العائلة الملكية في رأب صدع الانقسامات العراقية» في صحيفة فايننانشال تايمز (لندن)، ١٤ ابريل/نيسان ٢٠٠٣؛ مقالة جيفري جيتلمان بعنوان «مات الملك (اعتلى العرض على مدى ٤٦ عاما) ولكن اثنين من العراقيين يأملان: عاش الملك!» في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥.

٣٩. الرنتاوي، «الأردن يسعى إلى توحيد الصفوف في العراق خشية عدم الاستقرار فيه».

٤٠. مقابلات كاتب التقرير مع دبلوماسي أميركي كبير سابق في الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ و٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٥، واشنطن العاصمة.

٤١. تاريخ الأردن طويل في توفير ملاذ آمن للمغتربين العراقيين، بمن فيهم الباقون على قيد الحياة من أفراد العائلة الملكية الهاشمية. وفي منتصف التسعينات، هرب زوجا ابنتي صدام حسين، كامل حسن وصدام المجيد، إلى الأردن ومنحهما الملك حسين حق اللجوء. ولكنهما عادا إلى العراق لاحقا وقتلا. وفي وقت الغزو الأميركي في مارس/آذار ٢٠٠٣، هربت ابنتا صدام حسين إلى الأردن. ولا يزالان يقيمان في عمان بموافقة الملك عبد الله. وقد لعبت رغد الابنة الكبرى دورا كبيرا في صفوف فريق الدفاع عن والدها والمتمركز في عمان؛ أنظر مقالة رندا حبيب «الأردن يقف إلى جانب ابنة صدام رغم نداء العراق بتسليمها»، وكالة الأنباء الفرنسية، الثالث من يوليو/تموز ٢٠٠٦. وقيل إن الابنتين تعيشان حياة مريحة.

٤٢. الأرقام في أعلى القائمة مأخوذة من مقابلة كاتب التقرير مع مسؤول أردني كبير في ٣٠ أغسطس/آب، ٢٠٠٦.

٤٣. أنظر مقالة جيمس جلانز بعنوان «العراقيون يلحون على الجهات المانحة لدفع مزيد من المليارات لمساعدات التعمير» في صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٩ يوليو/تموز ٢٠٠٥.

٤٤. إن التعاون الأميركي الأردني في الشؤون الأمنية واسع النطاق. ترددت أخبار عن أن الأردن شارك في برنامج وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي ايه) لتسليم الإرهابيين المشتبه فيهم. وأفاد تقرير لمنظمة العفو الدولية أن أعضاء في الأمن الأردني عذبوا أميركيين متهمين بالإرهاب للحصول على اعترافات منهم؛ أنظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان «الأردن، اعترافاتكم جاهزة لتوقعوا عليها» اعتقال وتعذيب المشتبه فيهم السياسيين. MDE ٢٠٠٦/٠٠٥/١٦ (نيويورك: منظمة العفو الدولية، يوليو/تموز ٢٠٠٦).

٤٥. أنظر الفيلم الوثائقي لجهاز البث العام بعنوان «السلام المحيّر: إسرائيل والعرب»؛ تم بثه أول مرة من ١٠ إلى ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ (نشر على اسطوانة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦).

٤٦. أنظر لوري براند، «علاقات الأردن مع العرب: الاقتصاد السياسي لصنع تحالف» (نيويورك: قسم النشر في جامعة كولومبيا، ١٩٩٤)؛ وماركوس بويون، «لعبة البهلوان: السياسة الخارجية الأردنية من أزمة الخليج إلى عملية السلام وما بعدها» في «الأردن في الوضع الانتقالي»، مراجعة جورج جوف (نيويورك: مؤسسة نشر بالجريف Palgrave، ٢٠٠٢)، ١-٢٢.

٤٧. أنظر التصريحات الحرفية للمعشر، ٢١.

٤٨. أنظر مقالة لالي ويموث عن مقابلة مع الملك حسين بعنوان «في النهاية سينجح العراق» في صحيفة واشنطن بوست في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٥.

٤٩. مقابلة كاتب التقرير مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأردنية في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ في عمّان.

٥٠. التصريحات الحرفية للمعشر، ص ٨.

٥١. أنظر معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط، استطلاع الحياة. وللاطلاع على خلفية أكبر عن الأردنيين وحركة التمرد العراقية، أنظر مقالة جيمس جلانز بعنوان «في القضية الأردنية، تلميحات إلى شبكات الجهاد في العراق» في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٠٥؛ ومقالة نير روسن بعنوان «الجهاديون الأردنيون في العراق» في نيويورك تايمز ماجازين في ١٩ فبراير/شباط ٢٠٠٦ وبالمثل «التفكير مثل أحد الجهاديين: الخيط الأردني في العراق»، نشرة السياسة الدولية ٢٣، العدد الأول (ربيع ٢٠٠٦): ١-١٦.

٥٢. أنظر تصريحات قبة في موضوع بعنوان «العراق يريد من الأردن أن يسلّم شخصيات من النظام السابق وراء حركة التمرد» لوكالة الأنباء الفرنسية في ٢١ أغسطس/آب ٢٠٠٥.

٥٣. أنظر مقالة دكستر فيلكينز بعنوان «طريق وعر متعرج: من عملية تفجير في العراق إلى استخدام العنف مع أسرة في الأردن» في صحيفة نيويورك تايمز في ١٥ مارس/آذار ٢٠٠٥؛ ومقالة ستيف نيجوس بعنوان «الشجار العراقي يتعمق بينما الأردن يخلي السفارة» في صحيفة فاينانشال تايمز (لندن) في ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٥؛ ونمرود رافائيلي «التوتر بين العراق والأردن بسبب عملية التفجير الانتحارية في العراق التي أوقعت أكثر عدد من القتلى»، معهد أبحاث الشرق الأوسط في ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٥، الموقع: http://www.intelligence.org.il/eng/memri/apr_a_05.htm؛ وموضوع راوية راجح بعنوان «العراق والأردن يتنازعان على أمن الحدود»، وكالة أسوشيتد برس في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٥. أرغم رئيس تحرير الصحيفة الأردنية التي فجرت القصة على الاستقالة.

٥٤. تصريحات قبة في موضوع «العراق يريد من الأردن تسليم شخصيات من النظام السابق وراء حركة التمرد».

٥٥. مقابلات مع مفكرين ومسؤولين حكوميين سابقين أردنيين، ٢٢-٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ في أثينا.

٥٦. أنظر الموضوع بعنوان «الأردن يدعو إلى تقديم عقود للتعمير لتخفيف ديون العراق» لوكالة الأنباء الفرنسية في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

٥٧. أفادت أنباء أن قضية الديون أثيرت خلال زيارة رئيس الوزراء بخيت لبغداد في أغسطس/آب ٢٠٠٦. وأكد مسؤول أردني لكاتب التقرير أن من ضمن وسائل تسوية القضية «مقايضة» الديون التجارية العراقية بالأرصدة المجمدة لبنك الرافدين العراقي لدى الأردن، وهي تماثل الديون في المقدار إذ تبلغ إجمالا حوالي مليار دولار.

٥٨. أنظر مقالة ديفيد سانجر بعنوان «وسيط الشرق الأوسط: اختبار جديد كبير لبوش» في صحيفة نيويورك تايمز في الخامس من يونيو/حزيران ٢٠٠٣. توجد خريطة الطريق من أجل السلام لإدارة بوش على موقع انترنت http://www.state.gov/r/22520.htm، وتوجد رسائل شارون على موقع: http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Reference+Documents/Exchange+of+letters+Sharon-Bush+14-Apr-2004.htm

٥٩. أنظر مقالة جيم هوجلاند بعنوان «اللعب المزدوج في الأردن» في صحيفة واشنطن بوست في ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٥؛ وجلين «رسالة من الأردن»؛ وجون ليني «الأردن يخشى أن يفقد حظوة الولايات المتحدة»، أخبار بي بي سي في ٢٥ ابريل/نيسان ٢٠٠٥. أنظر موقع: http://news.bbc.co.uk/1/hiworld/middle_east/4472833.stm.

٦٠. أنظر مقالة هوجلاند «اللعب المزدوج في الأردن».

٦١. أنظر جلين «رسالة من صدام».

٦٢. أنظر تقرير فيبي مار بعنوان «من هم القادة العراقيون الجدد؟ ماذا يريدون؟»، التقرير الخاص رقم ١٦٠ (واشنطن العاصمة: معهد السلام الأميركي، مارس/آذار ٢٠٠٦).

٦٣. أنظر مقالة بعنوان «جلالته يلتقي عددا من أبرز ممثلي وسائل الإعلام العراقية» نشرتها صحيفة الدستور (عمّان) في الخامس من ابريل/نيسان ٢٠٠٥.

٦٤. أنظر خوري، «الأردن الديمقراطي».

وتتضمن تقارير المعهد الحديثة والمتاحة أيضاً باللغة العربية:

الإستمرارية الضعيفة: الدولة الإتحادية العراقية وعملية تعديل الدستور، بقلم جوناثان مورو (تقرير خاص رقم ١٦٨، يوليو/تموز ٢٠٠٦)

من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟ بقلم فيبي مار (تقرير خاص رقم ١٦٠، مارس/آذار ٢٠٠٦

العراق وجيرانه: المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناحر طويل مستمر، بقلم جوزيف مكميلان (تقرير خاص رقم ١٥٧، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦)

العراق وجيرانه: إيران والعراق: العلاقة الشيعية، القوة اللينة، والعامل النووي، بقلم جيفري كمب (تقرير خاص رقم ١٥٦، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥) (بالإنكليزية فقط)

العراق وجيرانه: تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الحوار، بقلم هنري ج. باركي (تقرير خاص رقم ١٤١، يوليو/تموز ٢٠٠٥)

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 178
Jordan and Iraq:
Between Cooperation and Crisis